الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية: العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم تسيير

ميدان: العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

شعبة: ادارة إعمال

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة

الماستر

من إعداد الطالبتين:

- **العكاري يسرى**
- **قعنب غالية مروة**

تحت عنوان:

دور الهيئات المساندة في دعم المؤسسات الناشئة

(دراسة احصائية لدى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت -)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

خياطي مختار	**مساعد أ**	**رئيسا**
حري خليفة	**محاضر ب**	**مشرفا ومقررا**
سكيو أنور	**مساعد أ**	**مناقش**

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وتقدير:

الشكر لله عز الوجل الذي تم هذا العمل على بركته ونستعين به ونرجو منه أن يلتمس قراء هذا البحث الجهد الذي تطلبه منا وأن يستفيدوا منه قدر الإمكان.

ثم نوجه شكرنا إلى الأستاذ المشرف

د." حري خليفة"

الذي كتبنا فصول عملنا في رحاب عنايته الفائقة وبين ضلال توجيهاته السديدة، فقد نصح النصح الثمين وصبر الصبر الجميل طوال مدة تأطيره...

فلك منا يا أستاذنا المحترم الشكر الجزيل والتقدير الصادق...

كما لا ننسى كل أساتذة الكلية

كما نتوجه بالشكر إلى كل موظفي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة تيارت على كافة المساعدات.

إهداء:

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب إني اليوم أقطف ثمارها والحمد لله...

أهدي تخرجي إلى روحي أبي الغالي رحمة الله عليه وإلى نور درب وقرة عيني وسر نجاحي أمي الغالية وإلى إخوتي "أمين-فتيحة-فاطيمة"

وإلى ابني " يانيس" قطعة من قلبي

إلى أستاذي المشرف الذي منحنا النصح والتوجيه وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

العكاري يسرى

إهداء:

أهدي تخرجي إلى خالد الذكرى الذي وافته المنية....وكان خير مثال لرب الأسرة والذي لم يتهاون في توفير سبيل الخير والسعادة لي..أبي رحمة الله عليه...

إلى من أفضلها على نفسي والغالية على قلبي التي سهرت ليالي طويلة من أجل راحتي أمي الحبيبة.....

إلى من تطيب الأوقات بصحبتهم ويصبح لكل شيء معنى أعمق بضحكاتهم إخوتي وأخواتي الأعزاء حفضهم الله لي ....

إلى شقيقة الروح التي لم يلدها رحم أمي بل ولدتها لي مواقف الحياة صديقتي الغالية رانيا....

إلى من تقف كلمات التعبير عاجزة أمام إخلاصه في العطاء أستاذي الغالي...

إلى كل من نسيه القلم وحفضه القلب...

قعنب غالية مروة

الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر و التقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
ملخص	
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار النـظري للمؤسسة النـاشئة.	
تمـهيد	06
المــبحث الأول: التعريـــف بالمؤسسات النـــاشئة	06
المــطلب الأول: التعريـف القــانوني والاقتصــادي	06
المـطلب الثــاني: مجالات انشاء المؤسسات الناشئة	09
المــطلب الثــالث: أهداف المؤسسات الناشئة	10
المبحث الثاني: الهيئات المساندة في نشاط المؤسسة الناشئة	11
المــطلب الأول: التعريف بالهيئات	11
المــطلب الثاني: أوجه المساندة	13
المـطلب الثــالث: أهداف عملية مساندة المؤسسات الناشئة	16
المــبحث الثالث: شروط نجاح المؤسسات الناشئة	19
المطلب الأول: مصادر التمويل	19
المطلب الثاني: مشاكل الإدارة و التسيير	21
المطلب الثالث: معرفة السوق	26
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: فرص نجاح المؤسسة الناجحة في ولاية تيارت	

تمهيد	29
المبحث الأول: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر	29
المطلب الاول: الإطار القانوني	29
المطلب الثاني: الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية	31
المطلب الثالث: الإحصائيات المتعلقة بنشاط الوكالة على المستوى الوطني	34
المبحث الثاني: المؤسسة الناشئة في تيارت	44
المطلب الأول: فرص الإستثمار	44
المطلب الثاني: العراقيل التي تواجه المؤسسة الناشئة في ولاية تيارت	46
المطلب الثالث: الإحصائيات المتعلقة بنشاط الوكالة الوطنية على مستوى تيارت	48
المبحث الثالث: واقع تطوير المؤسسة الناشئة في تيارت	53
المطلب الأول: توسيع مجالات إنشاء المؤسسة المصغرة	53
المطلب الثاني: مصادر التمويل	53
المطلب الثالث: التكوين وتحسين إدارة المؤسسة الناشئة	55
خلاصة الفصل	57
خاتمة	59
قائمة المصادر والمراجع	
قائمة الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	إسم الجدول	الصفحة
1	الإحصائيات المتعلقة بنشاط الوكالة	34
2	التوزيع المكاني للإبداعات الجديدة	35
3	توزيع الشركات الى غاية تاريخ 30-06-2021 حسب القطاع القانوني و قطاع النشاط	36
4	توزيع المؤسسات الموقوفة الى غاية 30/06/2021 حسب سنة الإنشاء والقطاع القانوني.	38
5	توزيع المؤسسات في الجزائر الى غاية تاريخ 30/06/2021 حسب القطاع القانونيو الشكل القانوني .	40
6	توزيع المؤسسات في الجزائر الى غاية 2021/06/30 حسب المنطقة و القطاع القانوني	42
7	توزيع المؤسسات في الجزائر الى غاية تاريخ 2021/06/30 حسب المنطقة و شكل القانوني	43
8	المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس	48
9	المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب المؤهل العلمي	49
10	المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب أسلوب التمويل	50
11	تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة	51
12	حصيلة الملفات المقدمة 2016-2020.	52

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	توزيع الشركات الى غاية تاريخ 30-06-2021 حسب القطاع القانوني و قطاع النشاط	37
02	توزيع المؤسسات الموقوفة الى غاية 30/06/2021 حسب سنة الإنشاء والقطاع القانوني	39
03	توزيع المؤسسات في الجزائر الى غاية تاريخ 30/06/2021 حسب القطاع القانوني و الشكل القانوني.	41
04	توزيع المؤسسات في الجزائر الى غاية تاريخ 2021/06/30 حسب المنطقة و شكل القانوني	43
05	المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس	44
06	المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب المؤهل العلمي	49
07	المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب أسلوب التمويل	50
08	تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة	50
09	حصيلة الملفات المقدمة 2016-2020.	52
10	حصيلة الملفات المقدمة 2016-2020.	53
11	الخطوات التي تمر بها عملية التمويل برأس المال المخاطر	55

قائمة المختصرات

المختصر	المعنى
ANADE	AGENCE NATIONALE D'APPUI ET DE DEVELOPPEMENT DE L'ENTREPRENEURIAT
BNA	BANQUE NATIONAL ALGERIENNE
CPA	CREDIT POPULAIRE ALGERIENNE
ANDI	L'AGENCE NATIONALE DU DEVELOPPEMENT DES INVESTISSEMENTS
IBS	IMPOT SUR LES BENEFICES DES SOCIETES
TAP	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE
EURL	ENTREPRISE A RESPONSABILITE LIMITEE
SARL	SOCIETE A RESPONSABILITEE COLLECTIVE
SNC	SOCIETE NATIONALE COMMUNE
SPA	SOCIETE PAR ACTION
EAC	ENTREPRISE AGRICOLE COLLECTIVE
COOP ART	COOPERATIVE ARTISANALE

مقدمة:

المقدمة:

تعتبر المؤسسات الناشئة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية و أفضل البدائل الاقتصادية لإنعاش الإقتصاد نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها اتجاه المتطلبات الإقتصادية ، فبإمكانها رفع التحديات التنافسية والتنمية و غزو الأسواق الخارجية . كما أن لها دورا فعالا في توفير فرص عمل جديدة وتحقيق زيادة متنامية في حجم الإ ستثمار، وتعظيم القيمة المضافة وزيادة حجم المبيعات، إلى جانب دورها التنموي في تحقيق الماشطة الاقتصادية، إلى جانب دورها التنموي في تحقيق الأنشطة الإقتصادية، حيث نحو 80%إلى 90% من إجمالي المؤسسات العامة في معظم دول العالم.

إن هذا الدور التنموي للمؤسسات جعل الكثير من دول العالم تلجأ إلى تشجيع خلق نشأتها وتجعلها من أولويات برامجها وإستراتيجياتها التنموية.

وعلى غرار هذه الدولة أولت الجزائر أهمية كبيرة للمؤسسات الناشئة إذ أنشأت وزارة مكلفة بتنمية وتطوير هذه المؤسسات خاصة في السنوات الأخيرة.

كما أنشأت هيئات داعمة لها ووضعت تحفيزات جبائية وتسهيلات *مالية*.

من خال عملية منح القروض وتسهيل الحصول على العقار الصناعي من أجل إنجاح عملية إنشائها و تدليل العقبات فال نشاطها.

الإشكالية:

مما سبق ونظرا للأهمية الاقتصادية والإجتماعية لدور المؤسسات الناشئة ارتأينا أن نعالج الإشكالية التالية :

ما فعالية ونجاعة دور الهيئات الداعمة والمرافقة للمؤسسة الناشئة في تجسيد نجاحها وتطورها في ظل ظروف لإقتصادية مرعبة ؟

التساؤلات الفرعية:

وللإجابة عن هذه الاشكالية وصلناها إلى تساؤلات فرعية لتسهيل عملية الأمام بكل مظاهر وجوانب هته **الاشكالية:**

وذلك حسب التسلسل المنهجي لبحثنا هذا:

- *ما مفهوم المؤسسة الناشئة ، طبعة نشاطها وشروط نجاحها؟*
- *ما دور و مهام* الهيئات *الداعمة للمؤسسة الناشئة ؟*

– وطني يمكن تحسن ذلك ميدانيا ؟

مامدى إنجاح مشروع المؤسسة الناشئة على المستوى الوطني عامة والمستوى المحلي، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة المتميزة بالانفتاح على الاقتصاد العالمي ومواجهة المنافسة الحادة ؟

الفرضيات:

والاجابة على هته التساؤلات تبنينا الفرضيات التالية :

مشروع المؤسسة الناشئة نظرة إقتصادي واعدة، أعطت نتائجها الإجابية في عدة دول متقدمة.

المؤسسة الناشئة كبديل إقتصادي تنتبه الجزائر، تواجه عراقيل اقتصادية، إدارية وتشريعية تحد من فرص نجاحها بالرغم من كل التحفيزات المالية الجبائية والمادية التى أولتها الدولة لها.

منهج الدراسة: بالإعتبار المنهج هو القاعدة الأساسية لكل البحوث ونظراً لطبيعة الموضوع تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب مع طبيعة الدراسة فمن خلاله تم تقديم وصف أبعاد الدراسة ، ويظهر هذا من خلال تقديمنا لمجموعة من المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الناشئة والهيئات الداعمة لها.

أهداف الدراسة: التعريف بالمؤسسة الناشئة وإظهار إختلافها عن مختلف المؤسسات الأخرى ، وتبين هذه الدراسة الدور التنموي الكبير الذي تلعبه المؤسسة الناشئة في مواجهة مختلف التحديات والعراقيل ، كل هذا بهدف التخفيض من نسب البطالة، خلق فرص عمل جديدة وتحقيق التنمية المحلية للبلاد لإنعاش اقتصادها.

– تشخيص أهم العراقيل التي تواجه سياسة إنشاء مؤسسة كونها سياسة إقتصادية جديدة تسعى الدولة الى تجسيدها و نجاحها من خلال مختلف الامتيازات التي وفرتها لها.

– معرفة الميئات المساندة في دعم نشاط المؤسسات الناشئة.

– إثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع الحديثة لأبحاث مستقبلية في متناول الطلبة.

توضيح الشروط الازمة لإنشاء مؤسسة ناشئة في الجزائر والتعرف على مختلف الصعوبات التي تواجهها والتي تكون عائق في إنطلاق عملها.

حدود الدراسة: لبلوغ الأهداف المتوفاة ثم رسم حدود الدراسة سنذكرها كلآتي:

***الحدود الموضوعية:** يضمن هذا البحث مجموعته الأولى متعلقة يالمؤسسات الناشئة بالتركيز على أهم المفاهيم للمؤسسات الناشئة والتطرق في خصائص المؤسسات الناشئة وأهدافها والاهمية الاجتماعية. التي

تتميز بها وكذا دورها الفعال في تحقيق التنمية الإقتصادية ، والتطرق على الهيئات المساندة لها ، أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بدراسة إحصائية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وذلك لمعرفة

***الحدود المكانية** : دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية و كالة تيارت.

***الحدود الزمنية** : من جانفي 2023 الى غاية ماي 2023 .

صعوبات الدراسة:

- ضيق الوقت المخصص للبحث خاصة في المجال التطبيقي.
- نقص المراجع وندرتها خاصة الكتب المرتبطة بموضوع البحث.
- صعوبة تحميل المعلومات بسبب السرية يحيث تصنف المعطيات السرية تمس الوكالات والأشخاص خاصة ولايمكن الحصول عليها.
- إهمال العمال في الوكالة وعدم رغبتهم في الإجابة لأسباب مختلفة و عين موضوعية.

هيكلة الدراسة: إلتزمنا بالمنهجية العامية التي تبنتها إدارة الكلية منهجية مبنية على فصلين أساسين خصصنا الفصل الأول منه إلى تبيان وتوضيح تعاريف المؤسسة الناشئة وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية وآليات إنشاء ما مع ذكر أهم العراقيل التي تواجهها لننتقل في الفصل الثاني لدراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الدراسة الأولى: السعيد بن أخضر ، مورية شني ، ياسمينة محناش، أحمد بريك ، مفهوم المؤسسات الناشئة في الجزائر بين التبني والواقع ، مجلة البحوث الادارية و الاقتصادية.

تناولت الدراسة مصطلح المؤسسات الناشئة كإحدى المصطاحات الفنية في الجزائر مما يشكل إلتباسا في تحديد مفهومه بدقة الأمر الذي يؤدي غالباً إلى الخلط بينه وبين مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الصغيرة منها حتى أنه يتم قبول بعضها وتصنيفها على أنها مؤسسات ناشئة.

– من خلال هذه الورقة البحثية حاولوا إزالة الغموض عن مصطلح المؤسسات الناشئة وذلك من خلال عرض حصيلة من المفاهيم التي يمكن من خلالها تحديد طبيعة وخصائص هذا النوع من المؤسسات هذا من جهة، أما من من جهة أ خرى فنتناول جوانب إختلافها عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء من ناحية الحداثة، التمويل أو الأهداف.

الدراسة الثانية: هوار زهرة ، كروم وئام ، واقع وآفاق المؤسسات الناشة في الجزائر ، مذكرة تخرج ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت .

حيث قامت الطالبتان بالتعرف على واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر بإعتبار أن هذا القطاع من أهم القطاعات التي تشكل محورا أساسيا ومحركا فعالا في الاقتصاد الوطني والذي تسعى الدولة جاهدتا من خلال عدة إجراءات وتدابير للمساهمة في دعم وترقية المؤسسات الناشئة لقطاع بديل عن قطاع المحروقات خاصة بعد التغيزات التى شهدها الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لملائمة الطبعة للدراسة حيث توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أبرزها ، أن هناك أهمية اقتصادية واجتماعية للمؤسسات الناشئة في الجزائر بالإضافة إلى أن مدة المؤسسات تواجه تحديات البقاء والجزائر تحتاج الى بذل المزيد من الجهد من أجل توفير مناخ ملائم لتطور هذه المؤسسات.

الدراسة الثالثة : حسين يوسف، صديقي اسماعيل دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية المجلد 08 العدد 01 تهدف هذه الدراسة الى التعريف بالمؤسسات الناشئة وعرض أهم خصائصها و ما يميزها عن المؤسسات التقليدية ، اضافة الى أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات الناشئة في الجزائر من خلال دراسة ميدانية بولاية تلمسان ، و من بين نتائج الدراسة المتوصل إليها ان اكثر ما يميز المؤسسات الناشئة عن غيرها هو الإبتكار والنمو و هي معرضة للفشل أكثر من مرة و لهذا جائت النماذج الجديدة لتفادي هذا الأخير أكثر، عقبة بطريق المبتكر لتجسيد مؤسسته الناشئة يتمثل في خوفه من سرقة أفكاره ويليها مشكل التمويل و أكثر ما يساهم بفشل المؤسسة الناشئة انغماس المقاول بفكرته وتطويرها بدون التأكد من وجود سوق او خلقه لسوق جديد لها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمؤسسة الناشئة.

تمهيد

المـــبحث الأول: التعريف بالمؤسسة الناشئة.

المـطلب الأول: التعريف القانوني والاقتصادي.

المـطلب الثاني: مجالات إنشاء المؤسسة الاقتصادية.

المـطلب الثالث: أهداف المؤسسة النـاشئة.

المـــبحث الثاني: المبادئ المساندة للمؤسسة الناشئة.

المطلب الأول: التعريـف بالهيئـات.

المـطلب الثـاني: أوجـــه المســـاندة.

المـــطلب الثالث: أهداف عملية مســـاندة المؤسسة الناشئة.

المـــبحث الثالث: مقومات نجـــاح المؤسسة الناشئة.

المـطلب الأول: مصـــادر التمويل.

المـــطلب الثاني: الإدارة والتسييـــر.

المـــطلب الثالث: معرفة السوق.

خلاصة الفصل

تمهيد:

العالم وما واجهه اليوم من تحولات إقتصادية وتطور تكنولوجي فرض تبني استراتيجيات جديدة قائمة على الإقتصاد الحر، وهذا قد أفرز نوع جديد في مجال الأعمال وهو قطاع المؤسسات الناشئة التي تعتبر من المحركات الأساسية لنمو الإقتصادي ومصدر الثروة لخلق مناصب شغل، و لها أهمية بالغة في اقتصاديات الدول المتقدمة و حتى الدول الناشئة و النامية وهذا نظرا لسرعتها في التطور و النمو وقدرتها على تحويل المعرفة لتكنولوجيا و ابتكارات تحقق الميزة التنافسية على الصعيد الدولي.

سنتطرق في هذا الفصل من خلال المباحث الثلاثة إلى تسليط الضوء في المبحث الأول على تعريف المؤسسات الناشئة وفي المبحث الثاني تطرقنا الى الهيئات المساندة للمؤسسات الناشئة بينما في المبحث الثالث تطرقنا الى شروط نجاح المؤسسة الناشئة.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسات الناشئة.

تعتبر المؤسسات الناشئة مصدر رئيسي للإبداع، والسبيل لدعم التنمية في أغلب دول العالم، نظرا لأهميتها الاستثمارية والتنموية الناتجة عن تكلفة إنشاءها المنخفضة ومشاريعها المبتكرة.

المطلب الأول: التعريف القانوني والاقتصادي.

تعرف المؤسسة الناشئة « startup » حسب القاموس الإنجليزي: على أنها مشروع صغير بدأ للتو وهي كلمة تتكون من جزأين « start » وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و « UP » وهو ما يشير إلى فكرة النمو القوي، وبدأ استخدام هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر « risque-capital » لتشييع استخدام بعد ذلك.

في أيامنا الحالية يوجد المصطلح ويعرفه القاموس الفرنسي على أنها " المؤسسات الشابة المبتكرة في قطاع التكنولوجيا الحديثة[1]"

[1]- بو الشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الناشئة، دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2018، ص 420.

1 تعريف الإقتصادي:

أ/ التعريـف الأول:

عرفها « Paul Graham » في مقاله المشهور حول النمو « growth » على أنها "شركة صممت لتنمو بسرعة، وكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة « company startup » في حد ذاتها، كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا، أو أن تمول من قبل مغامر أو أن يكون لها نوع من خطط الخروج الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو[1].

ب/ التعريف الثاني:

يرى « patrique fridenson » أن تكون شركة ناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا بالحجم ولا بقطاع النشاط، وإنما يجب توفر أربع شروط[2].

1- نمو قوي محتمل.
2- استخدام تكنولوجيا حديثة.
3- يحتاج تمويل ضخم والحصول على مختلف أشكال المساهمة.
4- أن تكون في سوق جديدة ويصعب تقدير خطورتها.

2/ التعريف القانوني:

المؤسسات الناشئة خلال السنوات الأخيرة حظيت باهتمام واسع من قبل السلطات الرسمية أو الهيئات الأكاديمية وهو يواجهه العديد من الصعوبات لحداثة عهده في الجزائر من جهة ومن جهة أخرى في الدول المتقدمة أيضا يواجه صعوبات نتيجة تبنيه للأفكار المستحدثة والابداعية والتي عادة ما تكون عالية المخاطر.

تضمن المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 220 إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر "وحاضنة أعمال" وتم استحداث هذه اللجنة بهدف المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها والمشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة، وتتكون اللجنة التي يترأسها

[1] -http:// www . paul graham. Com/ grouth. Htm .2023/01/28

[2] -http://www. Dden.com dkkis. Cest- quoi-une- dstart.up 2023/01/29

الوزير المنتدب لدى الوزير ا المكلف بالمؤسسات الناشئة ممثلين عن 9 قطاعات وزارية وهي المالية، التعليم العالي والبحث العلمي، للبريد والمواصلات، الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري، الرقمنة والانتقال الطاقوي.

وتعين أعضاء اللجنة من طرف الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة بناء على اقتراحات الوزارات الوصية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

وبحسب المرسوم، يمكن للجنة التي تجتمع مرتين على الأقل في الشهر، أن تستعين بكل شخص أو هيئة يمكن أن يساعدها في أشغالها، ويمكن للجنة أن تجتمع في دورة غير عادية بناء على استدعاء من رئيسها الذي يعد جدول الأعمال ويحدد تاريخ الاجتماعات.

وتتداول اللجنة لغرض منح العلامات وإلى جانب دراسة الطلبات المودعة بعد رفض منح العلامة، ولا تصح هذه المداولات الا بحضور نصف أعضائها على الأقل على أن لا يتعدى أجل الرد على الطلبات المودعة 30 يوما.[1]

وفيما يتعلق يتعلق بشروط منح علامة مؤسسة ناشئة فهي: (المرسوم التنفيذي رقم 20- 254 المؤرخ في 15/ 2020).

فإن المؤسسة الناشئة لا ينبغي أن يتجاوز عمرها 8 سنوات وبشرط أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات، أو خدمات أو نموذج المال أو أي فكرة مبتكرة.

ويتوجب أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية وأن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 55 بالمئة على الأقل من حيث أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة.

إلى جانب ذلك يتوجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية وعلى أن لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

وتمنح علامة مؤسسة ناشئة للمؤسسة لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

[1]-عراب فاطمة الزهراء، صديقتي خضرة، دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة – دراسة في قرار انشاء صندوق المؤسسات الناشئة، جامعة محمد الطاهري -بشار- الجزائر، المجلد 08، عدد 01(2021)، ص 37.

ويتعين على المؤسسة الراغبة في الحصول على علامة مؤسسة ناشئة تقديم طلب عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة يكون مرفقا بنسخ عن السجل التجاري، بطاقة التعريف الجبائي والاحصائي ونسخة من القانون الأساسي للشركة إلى جانب شهادتي الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية والصندوق الوطني للتأمينات لغير الأجراء ونسخ عن الكشوف المالية للسنة الجارية ومخطط أعمال المؤسسة بالتفصيل، بالإضافة إلى المؤهلات العلمية والتقنية وخبرة مستخدمين المؤسسة[1].

المطلب الثاني: مجالات إنشاء المؤسسة الاقتصادية

وتجدر الإشارة هنا الى ان مجالات إنشاء مؤسسة ناشئة متعددة نذكر منها مايلي:

1/ في المجال الفلاحي:

- ❖ الفلاحة بصفة عامة.
- ❖ مكتب الدراسات في الخدمات العامة.
- ❖ مركز جمع حليب البقر وتوزيعه.
- ❖ تربية الأبقار الحلوبة.
- ❖ تربية الدواجن.
- ❖ صناعة أغذية الأبقار.

2/ في المجال الصناعي:

- ❖ صناعة البسكويت ومواد الحلويات.
- ❖ إنتاج وتعبئة الحليب ومشتقاته.
- ❖ صناعة الأنابيب الحديدية والبلاستيكية.
- ❖ مؤسسات الخزف والدهن وصناعة الغرانيت.
- ❖ صناعة المواد الدهنية والأزرار والمسامير.
- ❖ انتاج الورق وتحويله.
- ❖ صناعة مواد التنظيف والصابون.

[1]– عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، المرجع السابق، ص 38.

3/ في مجال الخدمات:

- ❖ وكالة اتصال وإشهار ومراكز الأنترنيت.
- ❖ روضة الأطفال، هاتف عمومي.
- ❖ الإعلام الآلي والمواد المائية.
- ❖ قاعة الألعاب، رياضة، حفلات.
- ❖ مدرسة خياطة والتكوين في الإعلام الآلي.
- ❖ بيطري، مخبر التحاليل الطبية، نظارات طبية.
- ❖ غرف التبريد والتخزين.

4/ في مجال الصناعات التقليدية والحرف:

- ❖ ورشات تصليح الثلاجات.
- ❖ تصليح الكهرباء والغاز.
- ❖ تركيب وتصليح عتاد التبريد والهاتف.
- ❖ تصليح العتاد الطبي.
- ❖ تحويل السيارات إلى طاقة سير غاز.
- ❖ ورشات صناعة المجوهرات، ورشات الخياطة والتفصيل.
- ❖ ورشات تصليح الدراجات النارية والعادية.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة الناشئة.

تسعى المؤسسات الناشئة إلى تحقيق أهدافها فالنظريات الاقتصادية وعلى غرار بعض المدارس في فترة التسعينات التي كانت ترى بأن الأسبقية تعطى لصناعات الثقيلة إلا أنه بعدها برزت اتجاهات أخرى ترى أن ا لمؤسسة الناشئة وسيلة فعالة لتحقيق أهداف المنافسة العامة داخل السوق إضافة على خلق مناصب شغل دائمة الترقية، إذ يعتبر هذا الهدف جوهري جراء خلق هذا النوع من المؤسسات أن تكون أكثر فعالية في البلدان التي هي في طريق النمو، باعتبار أن هذه المؤسسات لا يتطلب إنشاؤها إمكانيات مالية أو مادية كبيرة فالهدف من إنشائها يتمثل في:

1- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة اقتصادية ثم التخلي عنها لأي سبب، ومثال على ذلك إعادة تنشيط الصناعات التقليدية.

2- استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة، وهذا بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص أخرين.

3- أداة معالة لتوطن الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثورة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.

4- حلقة وصل في البيع الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تترك في استخدام ذات المدخلات.

5- تمكين فئات عديدة تمتلك أفكار استثمارية ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

المـبحث الثـاني: الهيئات المساندة للمؤسسات الناشئة.

أولت الجزائر اهتماما كبيرا، اقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمدغرة، هذه الأخيرة كان لها الدور الفعال خاصة في مجال التشغيل كما تعتبر المؤسسات من أهم محركات النمو الاقتصادي للدول، حيث أصبح الاهتمام بها أمرا ضروريا لما لها من أهمية كبيرة في تطوير الاقتصادي الوطني، إذ تساهم من الناحية الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك راجع إلى مدى مساهمتها في الدخل الوطني وخلق القيمة المضافة وامتصاص البطالة والمساهمة في التشغيل وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وذلك مصادف الدولة إلى الاهتمام على هيئات معينة يكون من شأنها منح قروض وبالتالي توفير فرص العمل وتهيئة المناخ وخلق مؤسسات مصغرة ويكون الدور الأساسي لهذه الهيئات هم تقديم الدعم المالي والموافقة والتوجه بحيث ركزنا على أهم أجهزة الدعم كل من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والبنوك.

المـطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولية.

1- تعريف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولتية ANADE

هي هيئة عامة ذات طبيعة محددة تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، ثم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم

وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي إلى أن ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 تعديل وتغيير المرسوم التنفيذي السابق وتغيير تسميتها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

أ/ مـــهام الوكالـة:

- ❖ تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد المواد الخارجية المخصصة لتمويل احداث نشاطات اصلاح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- ❖ تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناءا على فرض الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي والوطني.
- ❖ السهر على عصرنة وتقديس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها.
- ❖ إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفقا نهج استشراقي بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.
- ❖ تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة.[1]

ب/ أهـداف الوكـــالة: من بين الأهداف المحققة نذكر:

- ❖ تفعيل هذا النوع من المؤسسات وجعله أكثر تفاعل مع الأنواع الأخرى في المؤسسات في مجال التشغيل والاستثمار.
- ❖ التخفيف من حدة البطالة.
- ❖ تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية.
- ❖ تشجيع الشباب على الاستثمار المحلي.
- ❖ تنمية روح المبادرة والإبداع لدى الشباب.[2]

ج/ وظـائف الوكـالة: من بين الوظائف الأساسية للوكالة نذكر:

- ❖ تسيير الأموال الممنوحة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب في إنشاء مؤسسة مصغرة.

[1]- الجريدة الرسمية، العدد الأخير.

[2]- – معلومات من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

- ❖ توجيه ودعم ومساندة الشباب في مسيرته الاستثمارية وبالخصوص خلال فترة الإنجاز.
- ❖ تقديم كل الامتيازات والإعانات.
- ❖ التنسيق بين الشباب المستثمر والهيئات الإدارية والمصرفية.

د/ الإعانات المالية والامتيازات الجبائية الممنوحة:

❖ المساعدات المالية:

- قرض غير مكافئ لأنواع التمويل المختلطة أو المثلثية.
- قرض إضافي غير مكافئ إذا لزم الأمر بمنح فقط عندما يسعى الشباب إلى التمويل في مرحلة إنشاء النشاط.
- التخفيض بنسبة 100% على معدل نسب الفوائد البنكية بالنسبة للتمويل الثلاثي.

❖ الامتيازات الفردية:

يستفيد الشباب المبادر من المزايا الضريبية في وقت تحقيق مشروعه من الإعفاءات الضريبية العقارية على الإنشاءات وإضافات الاستثناءات لمدة ثلاثة (3) سنوات، ست (6) سنوات، أو عشر (10) سنوات، حسب مكان تنفيذ المشروع وذلك اعتبارا من تاريخ الانطلاق في المشروع كما يجوز تحديد فترة الإعفاء لعامين عندما يتعهد صاحب المشروع من توظيف ثلاثة (3) أشخاص.

الاستفادة من خصم ضريبي على الدخل IRG أو الضريبة على أرباح الشركات IBS حسب الحالة بالإضافة إلى الضريبة على النشاط المهني TAP في نهاية فترة الإعفاء خلال (3) سنوات الأولى على النحو التالي:

السنة الضريبية الأولى 70%، السنة الضريبية الثانية 50%، السنة الضريبية الثالثة 25%.[1]

المطلب الثاني: أوجه المساندة.

تعتبر البنوك على اختلاف أشكالها والبنوك التجارية على وجه الخصوص إحدى أدوات النظام الاقتصادي الهامة فالعصر الحديث ولهذا تتنامى وتتزايد دراساتها وتعتبر البنوك التجارية نوع من أنواع المؤسسات المالية

[1]– وزارة البيئة والطاقات المتجددة، الوكالة الوطنية للنقابات، دليل انشاء مؤسسة، ص 7.

التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان وبهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم فائض مالي وبين أصحاب العجز.

كما تعتبر عملية منح القروض هامة لكل من البنك والمقترضين نظرا لنتائج المنجرة عنها إلا أن عملية منحها تتطلب شروط وعناصر تتحكم فيها وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى:

ماهية البنوك التجارية ومهامها ووظائفها.

1/ تعريف البنوك التجاريـة:

هي تلك المؤسسات المتمثلة في مشروع رأس مالي يتعامل في النقود إقراضا واقتراض ويأخذ شكل مؤسسة نقدية كبيرة ذات فروع تغطي في الغالب الجزء الأكبر من إقليم الدولة وتقوم بجمع الأموال في صورة ودائع لتضيفها في عمليات اقتراض قصيرة الأجل للأفراد والمشروعات والدولة فهي تقبل الودائع المصرفية وتختلف الودائع بمناسبة الاقتراض وتنتقل الودائع بين عمل البنك وتعطي هذه الودائع في المقابل الكمبيالات أو الأوراق الحكومية والأوراق المالية بصفة عامة.

كما أنها تتعامل فالصرف أي بيع وشراء العملات الأجنبية بالعملة الوطنية وتقوم بتمويل التجارة الخارجية والبنك التجاري.

وتعرف على أنها المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو الأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض بقصد الربح.[1]

ومما سبق نستطيع القول بأن دور البنوك التجارية يكمن في قبول الودائع ومنح الائتمان وأداء الخدمات المصرفية.

كما أن لها دور خاص في تمويل المشاريع الاستثمارية كالمؤسسة الناشئة وذلك وفقا لشروط محددة.

ومن بين البنوك التجارية المساندة لنشاط المؤسسة الناشئة البنك الوطني الجزائري وبنك القرض الشعبي الجزائري,

[1]- الجريدة الرسمية العدد الاخير.

I. تقديم البنك الوطني الجزائري BNA.

تأسس بموجب الأمر 66-178 الصادر في 1966/06/13 وذلك دعما لعملية تخول الاشتراك في الزراعة، تسيير ذاتي ولهذا اكتسب البنك صفة بنك المنشئات الوطنية حيث يقوم بالاعتماد على المنشآت العامة والخاصة فالميدان الصناعي، وبما أنه بنك تجاري أسندت إليه مهمة منح الائتمان الزراعي للقطاع المسيرة ذاتيا أثناء المخطط الثلاثي والرباعي الأول بعد فتح الصندوق الجزائري للقروض الفلاحية التضامن 1968[1]

2 الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:

أ/ مهام ووظائف البنك الوطني الجزائري:

بداية سنة 1982 إلى غاية 1983 كان نشاط البنك الوطني الجزائري سيطر عليه بعض العمليات نلخصها فيما يلي:

- ❖ متابعة إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- ❖ إعادة نشر الوكالات والفروع.

ويتضح مما جاء من البنك الوطني الجزائري توقف عن تمويل القطاع الفلاحي بصفة نهائية سنة 1983 على أثر ظهور بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة رسمية.

كما تتمثل مهام البنك الوطني الجزائري أساسا في منح القروض لتمويل القطاعات العامة والتجارية والصناعية وقطاع الخدمات وتمنح هذه القروض والاعتمادات بحسب أهدافها ومقاصدها وقد تكون قصيرة الأمد اقل من سنة أو متوسطة الأجل لمدة تتراوح سبع سنوات وعلى كل حال يمكن تلخيص مهام البنك الوطني الجزائري فيما يلي:

- ❖ توظيف الأموال والتحصل عليها من قبل العملاء بشروط معينة يستفيد منها الطرفان (البنك-العميل).
- ❖ اكتتاب خصم، أو شراء الأوراق التجارية والمالية.
- ❖ قبول في شكل من أشكال الاعتمادات قروض وتسبيقات بضمان أو بدونها.
- ❖ تقديم مساعدات للدولة والهيئات العمومية وتنفيذها وفقا لضمانات معينة.

[1]- معلومات من الوكالة الوطنية، لدعم وتنمية المقاولاتية.

II. القرض الشعبي الجزائري CPA .

تم تأسيسها بموجب الأمر رقم 67-784 الصادر في 1967/05/11 برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري، ذلك أنه أوكلت له مهمة تسيير نشاطات فروع البنوك الأجنبية التي كانت موجودة في الجزائر قبل 1967، كما له صفة بنك الودائع ويقوم بتقديم القروض، ووجد بالخصوص لترقية النشاطات المختلفة وتطويرها .

مهـام ووظائف القرض الشعبي الجزائري:

- ❖ عمليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة.
- ❖ تعاونيات الإنتاج غير الزراعية، واقتراض الحرفين والقطاعات السياحية الصيد البحري وكذا المهن الحرة.
- ❖ دور وسيط العمليات المالية للإدارة الحكومة من حيث الإصدار والفوائد.

المطلب الثالث: الهيئات الأخرى المساندة في نشاط المؤسسة الناشئة.

سنتطرق في هذا المطلب إلى هيئات وأجهزة دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر.

1/ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

تم إنشاءها بمقتضى قانون 93-12 المؤرخ في 15 أكتوبر 1993 وأخذت تسمية APSI وهي منشأة عمومية إدارية في خدمة المستثمرين والمؤسسين في الجزائر أنشأت بغرض تقديم مساعدات للمؤسسات بمختلف أنواعها سواء في مرحلة انشاء المشروع أو مرحلة الاستغلال ولعل أهم هذه المساعدات:

- ➢ **مساعدات في مرحلة الإنجاز:**

خلالها المستثمر يحصل على مساعدات لمدة ثلاث سنوات:

- ❖ الاعفاء من حق تحويل الملكية لاكتساب العقارات.
- ❖ الحق في تسجيل المخفض بـ 5% للعقود التكميلية للمؤسسة.
- ❖ الاعفاء من الرسم على العقار.

- ❖ الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة للتجهيزات الداخلة في انجاز الاستثمارات سواء كانت مستوردة أو محلية.

➢ **مساعدات في مرحلة الاستغلال:**

تكون في مدة تتراوح بين 2 إلى 5 سنوات خلالها يستفيد المستثمر خلالها من:

- ❖ الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS.
- ❖ الاعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP .
- ❖ الاعفاء من IBS، UF من رقم الأعمال المنجز للتصدير.

كما نشير أنه قد بلغة تكلفة الإعفاءات الممنوحة منذ إنشاء كل من APST و ANSEJ 32,7 مليار دج في 2000/12/31.

بلغ حجم الاستثمارات المعلن عنها عام 2000 لدى مصالح APSI أكثر من 43200 مؤسسة بقيمة 3344 مليار دج كان من المفروض أن تخلق ما يقارب 165000 منصب شغل.

2/ لجنة المساعدة من أجل تجديد وترقية الاستثمار CALPI:

تأسست بمقتضى التعليمية الوزارية 28 المؤرخة في 1994/05/15، المتعلقة بكيفيات الخدمات والتسهيل في مجال منح الأراضي للمستثمرين وهي مكلفة بالإجابة على كل الطلبات في مجال العقار المقدمة من طرف المستثمرين أو وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI وتستفيد المؤسسة في هذه الحالة من مجموعة من الامتيازات الجبائية والجمركية المتعلقة بترقية الاستثمار.

➢ **مساعدات في مرحلة الإنجاز لمدة ثلاثة سنوات:**

- ❖ الاعفاء من ضريبة نقل الملكية.
- ❖ تخفيض نسبة 5 على الأقل بالنسبة للعقود التأسيسية.
- ❖ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري إبتداء من تاريخ الحصول عليها.
- ❖ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة سواء على التجهيزات والخدمات المحلية أو المستوردة.

❖ تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

➢ **مساعدات في مرحلة الاستغلال:**

أ/ تطبيق نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها لعد انقضاء فترة الاعفاء فترة الإعفاء.

ب/ الإعفاء لفترة أدناها سنتين وأقصاها 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني.

➢ **ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة المتوسطة:**

لقد تم تطبيق ميكا نيزم ضمان القروض أول مرة في و.م.أ عام 1934 بعدها في ألمانيا ثم اليابان عام 1937، ثم انتقل بسرعة إلى معظم دول العالم المتقدم والنامي على السواء.

أما في الجزائر فقد تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-373 الصادر في 11نوفمبر 2002 ويعتبر صندوق الضمان مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يديره مدير عام، ويسيره مجلس إدارة يتكون من ممثلي بعض الوزارات وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

أ/ خصائص وميكانيزم نظام ضمان القروض:

أ-1/ خصائص نظام ضمان القروض: يخدم هذا الصندوق السياسة العامة للحكومة على اعتبار أن مخصصاته تتكون من مساهمات الدولة، ويقدم الصندوق المساعدات للمؤسسة التي استوفت معايير الأهلية للقروض البنكية، لكن لا تملك ضمانات أو تملك ضمانات غير كافية.

يمكن أن تصل نسبة ضمان القرض إلى 70% ويتم تحديدها من طرف مجلس الإدارة للصندوق ويقدم الدعم للمؤسسات المنخرطة فيه والتي تدفع علاوة سنوية أقصاها 2% من مبلغ القرض كل فترة الاقتراض.

أ-2 ميكانيزم نظام صندوق ضمان القروض:

يمكن تلخص ميكا نيزم عمل الصندوق كما يلي:

✓ تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطلب القرض من البنك.

- ✓ تطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الصندوق ضمان القرض البنكي.
- ✓ يقدم الصندوق شهادة ضمان القرض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تدفع المؤسسة العلاوة السنوية المتفق عليها.

في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد قيمة القرض يقوم الصندوق بتعويض البنك حسب نسبة الضمان المتفق عليها.

يعتبر صندوق ضمان القروض أول آلية موجهة لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسيتم مستقبلا إنشاء سلسلة من صناديق ضمان القروض والتمويل خاصة بعد نجاح هذه التجربة في الكثير من دول العالم فمثلا إحصاء 52 جمعية لضمان القروض في اليابان عام 1957 و 23 صندوق لضمان القروض في فرنسا عام 1998، أما في ماليزيا فقد تم إحصاء 18 صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية عام 2001.[1]

المبحث الثالث: شروط نجاح المؤسسة الناشئة

المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة

يعتبر التمويل من أهم المشكلات التي تقف أمام تطور ونمو المؤسسات الناشئة، وفي هذا الصدد سنتطرق إلى مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام أصحاب هذه المؤسسات لتمويل إنشاء وتوسيع وتجديد مختلف استثماراتها.

مصادر التمويل الداخلي

تتمثل مصادر التمويل الداخلي في العناصر التالية:

1- المدخرات الشخصية: تظهر الحاجة إلى هذه الأموال بشكل خاص عند التأسيس أو إنشاء المؤسسة، ونقص بها رأس المال الذي يملكه صاحب المشروع، أو مجموعة من المساهمين والتي تمثل الادخار الفردية لهؤلاء المستثمرين عادة ما نكون غير كافية لذا يلجأ أصحاب المؤسسة إلى العائلة والأصدقاء للإقراض.[2]

---

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، قضايا اقتصادية معاصرة، القاهرة، 2002، ص 31.

[2]- ليلى الولاشي: التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- **التمويل الذاتي:** ويشمل ذلك الأرباح أو جزء منها والتي حققتها المؤسسة من مختلف نشاطاتها والتي تبقى لديها بصفة دائمة أو لفترة طويلة، إضافة إلى المؤونات المكونة لمواجهة تكاليف حوادث مرتبط وقوعها بالمستقبل، وبشكل عام يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل المستخدمة من طرف الناشئة سواء من حيث تكاليفه أو من حيث تعبيره عن قدرة على تمويل نموها، وهو ما سيكسبها ثقة الأطراف الخارجية، إلا أن ضعف هذا المصدر قد يمثل أحد العوائق أمام الحصول على القروض من المصادر الخارجية الأخرى[1].

مصادر التمويل الخارجي

هناك العديد من مصادر التمويل الخارجي المتاحة أمام المؤسسات، التي نذكرها فيما يلي:

1- **الائتمان المصرفي:** يعبر الائتمان المصرفي أحد أم مصادر التمويل الخارجي التي يلجأ إليها وخصوصا الناشئة، وتقوم فكرة هذا التمويل على قيام مؤسسة رأس المال المخاطر بالمساهمة بنسبة معينة من قيمة الاستثمار دون اللجوء إلى القروض البنكية أو مصادر أخرى أو هو ما يسمح باقتناء وسائل الاستثمار، وبالتالي هذا النوع من التمويل يقوم على فكرة المشاركة في الأرجاح والخسائر وهو ما يلائم منظومة المؤسسات الصغيرة، المتوسطة.

2- **الائتمان التجاري:** هو أن يقوم البائع بالبيع لأجل المشترى (م ناشئة مثلا) وبالتالي فالبائع مانح الائتمان يضمن رفع مبيعاته وبالتالي زيادة أرباحه والحفاظ على وفاء عملائه، أما المشترى الحاصل على الائتمان فيستمر في مزاولة نشاطاته ويحصل على المزايا التالية[2]:

- عدم تحمل التكاليف التشغيلية للائتمان.
- السهولة في الحصول على الائتمان التجاري من حيث الإجراءات العملية.

3- **التمويل غير الرسمي:** يشكل التمويل غير الرسمي أحد مصادر التمويل الخارجي لمنظومة المؤسسات الصغيرة، المتوسطة وذلك نتيجة العراقيل التي يجدها أصحاب المؤسسات في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية (الفساد الإداري، البيوقراطية....) أو نتيجة التخفيضات الدينية في التعامل مع البنوك التجارية.

---

[1]- توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة

[2]- محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، الدورة الدولية حول تمويل المشروعات.

هذا ويعتمد أصحاب المشاريع في الدول المتقدمة والفقيرة على السواء على المؤسسات غير الرسمية في تسيير معاملاتهم ولكن هذه المؤسسات أكثر أهمية من الدول الفقيرة نظرا لعدم قدرتهم على التعامل مع مؤسسات التمويل الرسمية[1].

ويأخذ التمويل غير الرسمي العديد من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والأقارب، جمعيات تناوب الادخار والائتمان وغيرها من الأشكال الأخرى.

4- التمويل عن طريق المؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الناشئة:

سعيا من الحكومات نحو ترقية وتنمية بعض القطاعات الاقتصادية، ومنها منظومة مؤسسات صغيرة، متوسطة تقوم بإنشاء بعض المؤسسات والهيئات الحكومية لتقديم الدعم المالي والفني لهذه المؤسسات للتقليل من حدة المشكلات المالية، وذلك بتقديم القروض والإعانات المالية (قروض متوسطة أو طويلة الأجل منخفضة الفوائد، أو إعانات مالية، أو قروض بدون فوائد).

5- التمويل عن طريق الجمعيات المهنية:

تقوم بعض الجمعيات المهنية بالمساهمة في تطوير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتقديم الخدمات الاستشارية والفنية والمساعدات المالية (نشر المعلومات التي تهم هذه المؤسسات، التوجه لأصحاب المشاريع، تقديم القروض بأسعار فائدة منخفضة.....)[2]

ومن المفيد دعم مثل هذه المبادرات للجمعيات والمنظمات غير الحكومية في دعم تنمية المؤسسات الناشئة.

المطلب الثاني: مشاكل الإدارة والتسيير.

بعد أن أثبتت التجربة أن المؤسسة الناشئة هي الآلية الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال نتائجها الإيجابية، تبقى تواجه هذه المنظومة من المؤسسات في الكثير من الدول النامية ومن بينها الجزائر، العديد من المعوقات والمشكلات التي تعرقل مسار إنشائها ونموها وتطورها، وتحد من زيادة فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية، وسنركز على أهم المشكلات بالتطرق إلى النقاط التالية:

---

[1]- هالة محمد، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي

[2]- محمد عبد الحليم عمر، مرجع سبق ذكره ص 20.

مشكلات تمويـل المؤسسات النـاشئة

تجد المؤسسة الناشئة صعوبة كبيرة في الحصول على المواد المالية اللازمة للقيام باستثماراتها أو تسويق منتجاتها أو تكوين عمالها، ومعظم المؤسسات الناشئة لا تستوفي الشروط التي تؤهلها لدخول البورصة إضافة إلى ضعف البورصة الجزائرية، لهذا فإن تمويل هذه المؤسسات يتوقف إلى حد كبير على المصارف.

وتتردد المصارف في تقديم القروض لها لأنها تراها هشة كون منحها قروض يعتبر مخاطرة كبيرة نتيجة لعدم ثقتها في دراسات الجدول التي تقدمها المؤسسات.

ورغم أن أسعار الفائدة المسجلة في السنوات الأخيرة عرفت انخفاضا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها تبقى مرتفعة نسبيا بالنسبة للمؤسسات الناشئة، إضافة إلى انها تعاني من عراقيل فيما يخص تمويل الإستثمارات سواء كان لقتناء العتاد في إطار إنشاء مؤسسات أو تجديد العتاد أو توسيع قدرات الإنتاج، ويمكن حصر المشاكل الرئيسية لهذا النوع من التمويل فيما يلي:

- ❖ شروط الحصول على القروض المجحفة إضافة إلى الضمانات الضخمة التي تطلبها البنوك.
- ❖ مركزية اتخاذ قرارة منح القروض على مستوى العاصمة، مما يؤدي إلى تعطيل وتأخير مصالح المتعاملين.
- ❖ غياب بنوك متخصصة في عمليات الاستثمار[1].

المشكلات الإدارية والتنظيـمية والمشكلات المرتبطة بالعقار

1- **المشكلات الإدارية والتنظيمية:** كثيرا ما تصدم المبادرات وتقييد الأفكار التي يحصاها أصحاب المشاريع والمبدعين بمجموعة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب الكثير من الوثائق والموافقات الإدارية، إضافة إلى تباطئ الإجراءات على مستوى الجهات الإدارية المعنية، على سبيل المثال المدة اللازمة لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر والمدة المتوسطة للانطلاق الفعلي للمشروع والدخول في مرحلة التشغيل تصل إلى خمس سنوات.

[1] ليلى الولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ص73.

2- **المشكلات المرتبطة بالعقار والعقار الصناعي:** إن مشكلة العقار التي يعاني منها قطاع المؤسسات الناشئة لا تقل أهمية عن تلك المشكلات السابقة ذلك أن التسوية العقارية لأماكن إقامة المشروع تعد عملية أساسية في التسوية الإدارية للإجراءات الوثائقية الأخرى ففي الجزائر وعلى ضوء المعطيات المتوفرة حول حالة العقار الصناعي، تشير إلى وجود حوالي 72 منطقة صناعية وكذا 44 منطقة نشاط تتربع على مساحة 14800 هكتار للمناطق الصناعية و 78881 هكتار لمناطق النشاط وهذا يظهر جيدا مشكلة العقار الصناعي في الجزائر لا تتعلق سوى بمجرد الاستغلال الأمثل للمناطق الموجودة حيث توجد الكثير من الهياكل القاعدية عبر المشغلة والتي لم يتم تحريرها لصالح المستثمرين لتجسيد مشاريعهم وطموحاتهم.

المشكلات المرتبطة بنظام المعلومـات

في إطار المشكلات التي تعترض تطور الكثير من المؤسسات الناشئة هناك تلك المتعلقة بعدم وجود نظام للمعلومات خاصة فيما يتعلق بدراسة السوق البيئة الخارجية (البيئة القانونية والتنظيمية) وهذه الإشكالية تظهر غالبا في بداية السنوات الأولى من إنشاء هذه المؤسسات.

وفيما يخص الدراسة التي قام بها البنك العالمي "بالجزائر سنة 2002 من أجل تحديد العوائق والقيود التي تعترض نمو المؤسسات الناشئة كانت أهم خمسة عوائق كما يلي:[1]

1- صعوبة الحصول على القروض المصرفية (ارتفاع تكلفة القرض).
2- العوائق الإدارية والتنظيمية.
3- ضعف الموارد البشرية من حيث التأهيل.
4- عدم وضوح السياسة الاقتصادية العامة.
5- العوائق الإدارية والتنظيمية.

[1] -Minister de la PME et de l'artisanat, Acts de assia nationales de la PME , P72.

المشكلات البشرية وضعف مستويات تأهيل الموارد البشرية

1/ المشكلات البشرية: ينطوي تحت المشكلات البشرية مجموعة من العوامل الفرعية التي تحد من قدرة المؤسسات الناشئة على ممارسة الإدارة الفعالة والتي نذكر منها:

- ❖ طبيعة الملكية
- ❖ عدم رغبة المالكين في تفويض الصلاحيات لأطراف خارجية.
- ❖ محدودية قدرة المسيرين الإداريين على التنبؤ والتخطيط والاستشراق للمستقبل.

2/ مشكلة ضعف مستويات تأهيل الموارد البشرية:

رغم الأهمية الإستراتيجية للعنصر البشري إلا أن المؤسسات الناشئة تعاني من مجموعة من النقائص على مستوى العنصر البشري والتي من بينها:

- ❖ عدم توافر الإطارات ذات الكفاءة العالية على مستوى الإدارة العامة للمؤسسة.
- ❖ ضعف الوعي بالمهارات الريادية الفورية والابتكارية لدى أصحاب المؤسسات الناشئة.
- ❖ ضعف الكفاءات المتخصصة في مجال التسويق وغير من الوظائف الأخرى.
- ❖ قيام المالك أو المسير بالعديد من الوظائف الإدارية على غرار المؤسسات الكبرى أين نجد التخصص الوظيفي الإداري.

1/ تحليل البيئة الخارجية: من خلال:

- **تحليل البيئة العامة (تحليل pastel):** تأثيرها لا يكون مباشر على أنشطة المؤسسة في المدة القصيرة وإنما تمتلك وإلى حد كبير تأثيرات مؤكدة على قراراتها الطويلة المدة، ويمكن تقسيم البيئة الكلية إلى قوة رئيسية هي[1]:

– السياسة polytique، القانونية légal البيئة cologique ، التكنولوجيا Technologique ، الاقتصادية Economique ، الاجتماعية الثقافية Sociocultirel.

[1]–. فروجي فرح، (2016–2017)، دور تحليل البيئة التسوسقسة فس إختيار إستراتيجية الدخول إلى الأسواق الدولية، دراسة حالة مجمع أطروحة الدكتورته طور ثالث في العلوم التجارية كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، مبادعة بسكرة – الجزائر .ص54.

- **تحليل البيئة الخاصة لـporter. M** : تسمى البيئة الصناعية للمؤسسة، وهي تلك البيئة التي تحتوى على مجموعة من المؤسسات والأفراد والقوى التي تتعامل بصورة مباشرة مع عمل المؤسسة وتؤثر به وتأثر بالقرارات التي تتخذها المؤسسة[1] ويركز هذا التحليل على مجموعة من العناصر المؤثرة على قدرة المؤسسة على تحقيق مزايا تنافسية وهي:

أ- **تحليل المنافسة الحالية والمحتملة:** يضم تحليل تقييم استراتيجيات المنافسين الحاليين والمحتملين نقاط قوتهم ونقاط ضعفهم.

ب-**تحليل تهديدات المنتجات البديلة:** من حيث خصائصها تكنولوجيتها، سعرها.

ت-**تحليل المستهلكين:** يركز هذا التحليل على تحديد عدد، خصائص، سلوكيات قدرات الزبائن.

ث-**تحليل قوة تفاوض الموردين:** وهي تركز على تحليل العالقة التجارية، يتم تحليل البيئة القائمة بين المنظمة ومورديها من حيث: الشروط الشعيرية والتوريدية للموردين، قدراته، تكنولوجيا.... وغيرها[2]

2/ تحليل البيئة الداخلية: يتم تحليل البيئة التسويقية الداخلية بفهم طبيعة الموارد والقدرات التي تتمتع بها المؤسسة، وكذا إن تحليل مواطن القوة والضعف مقارنة مع أكبر المنافسين ويركز هذا التحليل على مختلف عناصر البيئة الداخلية وذلك من خلال عدة أساليب نذكر منها:

أ/ الجرد التقيمي لموارد المنظمة: أهمها الموارد التكنولوجية، للموارد الجارية المالية.

ب/ تحليل محفظة كفاءات المنظمة: يتيح هذا التحليل تحديد الكفاءات الضرورية التي تساهم في تفعيل الأنشطة التسويقية، وخلق قيمة مضافة للزبون ومن أهم وسائل هذه المحفظة مصفوفة الكفاءات « Matrice des compétence » توضح تموقع الكفاءات حسب أهميتها في خلق القيمة وحسب درجة قوتها أو قيمتها الاستراتيجية[3].

المشكلات التسويقية ومشكلات الإدماج في الاقتصاد العالمي

1- المشكلات التسويقية: وتضم هذه المشكلات النقائص التالية

-عدم الاهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات من الظروف الموقعية.

---

[1]-. جربي السيني، مطبوعة دروس في مقياس الشريق الاستراتيجي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة الجزائر، 2018/2017، ص 37.

[2]-.جربي، النسبي، ص 38.

[3]-. عيدات محمد إبراهيم، استراتيجيات التسويق، مدخل سلوكي عمان الأردن دار النشر، 2002، ص 206.

-عدم وجود منشآة متخصصة لسنوتي منتجات المؤسسات الناشئة.

2- مشكلات الاندماج في الاقتصاد العالمي: في ظل المستجدات الحالية نحو زيادة الانقطاع التجاري للأسواق الدولية وحرية التبادل التجاري في إطار الشراكة الإقليمية، وعملية الاعداد للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ستواجه الكثير من المؤسسات الناشئة الكثير من التحديات التي ستؤثر على فرص نموها وتطورها، حيث في غياب القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية سيكون وضع العديد من المؤسسات الناشئة معقدة أي لابد لها من التكيف والرفع من تنافسيتها أو الخروج الحتمي من السوق والذي تفرضه قوانين اقتصاد السوق.

المطلب الثالث: معرفة السوق.

معرفة السوق وتحليل البيئة السوقية له دور كبير في تطوير أداء المؤسسات الناشئة التي تعتبر اليوم الحل الأنجح للدول وخاصة المتخلفة منها لنهوض باقتصاداتها الهشة وتبرز هذا النوع من المؤسسات المرونة الكافية في الاستجابة المختلف التغيرات الحاصلة في بيئتها التسويقية خاصة الخارجية منها وذلك في إطار ما يعرف بالاستراتيجية التسويقية.

1-مفهوم تحليل البيئة التسويقية « Marketing Environnement Analysis »:

يعرف على أنه: آلية نظامية ضمن أنظمة المؤسسات الناجحة لضمان الوعي بكافة ما يؤثر على قدرة المؤسسة ومستقبلها، ويفترض أن التحليل البيئي هو المنهج المهني المستمر لتتعرف المؤسسة على خصائص البيئة الخارجية وما يرتبط بها من فرص أو قيود أو تهديدات حالية ومرتقبة أو ممكنة وكذلك للتعرف على حقيقة أوضاعها وإمكانياتها الداخلية وما بها من نقاط قوة أو نقاط ضعف قائمة أو مرتقبة أو ممكنة كذلك[1].

يمكن اعتباها من أهم أسباب نجاح المؤسسات الناشئة التي تعتبر اليوم الحل الأمثل للنهوض باقتصاديات الدول من خلال رصد وتحليل لنشاطاتها ومتغيراتها.

[1]- Pariot les outils du marketing startegique et opertionel 35 et gtlles d'aunalyse pete a l'emloi paris France : Eyuolles, 2011- p 72

2- أنواع تحليل البيئة التسويقية:

ينقسم تحليل البيئة التسويقية حسب درجة التأثير على نشاط المؤسسة وهذا مدى قدرتها على السيطرة في متغيراتها، إلى تحليل البيئة الخارجية وتحليل البيئة الداخلية كما يلي:

- **تحليل محفظة الأنشطة:** يتيح هذا التحليل بالنسبة للمنظمة تحديد الوزن والأهمية الاستراتيجية لكل ميدان نشاط استراتيجي مقارن بالأخر من أهم ضمانات المعتمدة نموذج BCG نموذج MCKINSEY نموذج ADL ARTHUR D LITTLE[1].
- **تحليل سلسلة القيمة:** هي طريقة قدمها Oter بغرض إجراء تحليل داخلي للمؤسسة بحيث قسم مجموع أنشطة ووظائف المؤسسة إلى مجموعتين رئيسين:

- **الوظائف الأولية:** التي تتضمن توفير المنتجات أو الخدمات وتساهم مباشرة في خلق القيمة فهي وظائف أساسية لا تخلو منها أية مؤسسة وتتمثل في الامدادات الداخلية، الإنتاج، التسويق والخدمات.
- **الوظائف الداعمة:** وهي تعمل على دعم الأنشطة الأولية وتحسن من فعاليتها وكفاءتها وتتمثل في البيئة الأساسية المشتريات/ تسيير الموارد البشرية، التطور التكنولوجيا.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة ما يسمى بالمؤسسات الناشئة من خلال تطرقنا لمختلف مفاهيم المؤسسة الناشئة مرورا بالهيئات المساندة لها وشروط نجاحها حيث يلاحظ الاهتمام الكبير الذي تحظى به من قبل السلطات الرسمية كعصرنة للمؤسسات الاقتصادية، ومن أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا راجع لمدى مساهمتها في خلق قيمة مضافة والقضاء على البطالة ودعم سياسة التشغيل.

فعملية إنشاء مؤسسة ناشئة ظاهرة شاملة وبشكل كبير ومن المهم التعامل معها نظرا لتأثيرها الواضح في نمو المجتمع والتنمية، مما يجعلها موضوعا إلزاميا ومثيرا للاهتمام لكل من المناطق المتقدمة والغير متقدمة، فلطالما لعبت المؤسسات الناشئة دورا رئيسا في الاقتصاديات الوطنية والثروة في جميع أنحاء العالم، من خلال تطوير ابتكار المنتجات والخدمات.

[1] -Demeure claude , paris France : Durod 2008.

الفصل الثاني:

فرص نجاح المؤسسة الناشئة في ولاية تيارت

تمهيد

المبحث الأول: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة.

المطلب الثاني: الأهداف الإقتصادية والإجتماعية.

المطلب الثالث: الإحصائيات المتعلقة بنشاط الوكالة على المستوى الوطني.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في تيارت.

المطلب الاول: فرص الإستثمار (القطاعات الإسترتجية).

المطلب الثاني: العراقيل التي تواجه المؤسسة الناشئة في تيارت.

المطلب الثالث: المؤسسات الناشئة من خلال الاحصائيات

المبحث الثالث: واقع تطوير المؤسسة الناشئة في تيارت.

المطلب الأول: توسيع مجالات إنشاء المؤسسة الناشئة.

المطلب الثاني: توسيع مصادر التمويل.

المطلب الثالث: التكوين وتحسين إدارة المؤسسة الناشئة.

خلاصة الفصل

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى المؤسسات الناشئة من جوانبها النظرية والمفاهمية، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى فرص نجاح المؤسسة الناشئة على المستوى الوطني والولائي، من خلال دراسة ميدانية على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية تيارت، التي تعد من أهم
أجهزة الدعم للمؤسسات الناشئة وذلك من خلال مراقبتها لها وتقييم أدائها ودعمها وتطويرها والتعرف على كيفية تمويل هذه المشاريع.

حيث قمنا بدراسة واقع المؤسسة النائشة في الجزائر ثم واقع المؤسسة الناشئة في مؤسسة تيارت

وفي الأخير واقع تطوير المؤسسة الناشئة في ولاية تيارت

المبحث الأول: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر.

تعتبر المؤسسات الناشئة في الجزائر مشاريع فنية ذات إمكانيات نمو عالية لذلك هي تختلف عن المؤسسات التقليدية حسب طبيعتها الإبداعية، وهذا ما دفع الجزائر بالإهتمام بالمؤسسات الناشئة start up ومنح الفرصة للشباب في بعض المجالات وذلك بعد إنخفاض أسعار البيترول وتهاوي إحتياطات صندوق ضبط الموارد فاعتبرتها الجزائر سبيل جديد للإستثمار خارج المحروقات غير أن الجزائر بحاجة إل نحو ملوني مؤسسة ناشئة لبناء نسيج إقتصادي منتج وذي مردود في سياق ترتب المشهد الإقتصادي العام.

المطلب الاول: الإطار القانوني.

من خلال تشجيع الإستثمار خارج المحروقات، أقل مشروع قانون المالية لسنة 2020 تسهيلات وتحفيزات جبائية لفائدة المؤسسات الناشئة التي تنشط في مجالات الإبتكار والتكنولوجيا الجديدة وإعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة بهدف مرافقتها في مرحلة الانطلاق وضمان تطويرها لاحقا وتكلف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة واقتصاد المعرفة على إحداث إطار قانوني وتنظيمي وتحديد طرق تقييم أدائها للمؤسسات الناشئة من خلال وضع خارطة طريق لدعم وتمويل هذه المؤسسات باشتراك البورصة ورأس المال الاستثماري تحديد كيفية مساهمة المغتربين وتطبيق آليات إعفاء ضريبي" شبه كلي"

لتكين الشباب من الإسهام بفعالية في فك ارتباط الوطني بالمحروقات وتمكينها من لعب دور هام بالاقتصاد الوطني.[1]

كما تم إنشاء صندوق رأس مال إستثماري بمشاركة البنوك العمومية والوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية بهدف تشكيل شركة لتمويل المؤسسات الناشئة ونص قانون المالية التكميلي 2020 الذي يسمح لشركات الرسكلة بحيازة أكثر من 49% من حصص الشركة الناشئة بغية دعم وتمويل المؤسسات الناشئة الذي يمثل التحدي الرئيسي لنمو هذه المؤسسات ذات القدرات العالية وبالنسبة لشركات الرأس مال الاستثماري فقد حد قانون 2006 مساهمة هذه الشركات في المشاريع الاقتصادية بنسبة 49% كما تم اقتراح استحداث أربعة أنواع المناطق إقتصادية على المستوى الوطني.

تكون حاضنة المؤسسات الناشئة والاستثمارات الاخرة بمزايا مالية وجبائية محفزة، والمؤسسة الناشئة هي مجموع الموارد البشرية والمادية التي ترصد لأجل ترقية فكرة إبداعية قد تكون جديدة موجودة في الأسواق الرائدة والهيئات الحكومية الداعمة، والملاحظ في الجزائر أن أكثر مؤسسة ناشئة أنشئت بتمويل الوكالة الوطنية وتطوير المقاولاتية ، و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

وأهم القرارات لتجسد هذه الاستراتيجية تتمثل في:

- إنشاء صندوق استثماري مخصص لدعم وتمويل المؤسسات الناشئة.
- إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تدثين الأفكار والمبادرات المبتكرة والامكانيات الوطنية للبحث العلمي في خدمة تنمية إقتصاد المعرفة.
- وضع الايطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة و والحاضنات وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة من أجل تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات علاوة على عملة إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة التي تؤدي الى مراجعة النصوص الموجودة من أجل تكييف آليات التمويل مع دورة نمو المؤسسات الناشئة.

[1]– قشوري إنصاف، قشوط إلياس، شركات رأي مال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، مقال منشور في إطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة جيجل 2020.

- تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها (AWTP)

(Agence Nationale de Promotion et de Développement des parcs Technologiques)

إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة .

-تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي ((le hub d'innovatou technologique (HuB) للمؤسسات الناشئة الذي يجري انجازه من قبل شركة سوناطراك على مستوى حديقة الرياح الكبرى "دنيا بارك" الى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة وإقتصاد المعرفة .

-تمكين حاملي المشاريع المتبكرة للمؤسسات الناشئة من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني.

-تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانيات كبيرة من حاملي المشاريع المتبكرة لسيما ولايات بشار، ورقلة، قسنطينة، وهران، تلمسان، سطيف ، باتنة ، قبل توسيع هذا المسعى الى كامل التراب الوطني. [1]

المطلب الثاني: الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية

أهمية المؤسسات الناشئة والأهداف الاقتصادية والإجتماعية تعتبر المؤسسات الناشئة أحد البدائل التي يمكن أن يرتكز عليها الاقتصاد لما لها من أهمية بالغة الأثر، ومن خلال التجارب السابقة الذكر فإن الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات يمكن من شأنه تحقيق أهداف ذات بعد اقتصادي و اجتماعي تتجلى أهميتها في :

- الحد من ظاهرة البطالة وتوفير مناسب الشغل.
- التجديد في الخدمات والمنتوجات المقدمة.
- نقص حجم القوة العاملة الازمة وتحقيق روح الفريق والتقليل من التكاليف نسبيا.
- بساطة التكنولوجيا المستعملة و سهولة العمل فيها.

وجود إجراءات عمل بسيطة وخطط واضحة ومنظمة بحيث صاحب المؤسسة هو المشرف على عملية التسيير والتنظيم في نفس الوقت، على عكس المؤسسات الكبرى.

[1] – عفاف أو ما يزية ، "حاظنات الأعمال لآلية مستحدثة لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر مع الاشارة إلى بعض التجارة العامية ، مقال منشور في إطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان "إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر من الأساليب التقليدية والأساليب المستحدثة ، جامعة جيجل 2021.

– نقص تكلفة الادارة والمصاريف العمومية حسب صغر حجمها و عدد عمالها.

– السرعة في تحليل النشاط.

– عامل أساسي للاستقرار الاجتماعي والسياسي، خصوصا تعطى للفئات الاجتماعية المهمشة الفرصة لتفاعلهم في العملية الإنتاجية المبدعة.

– وسيلة لدمج وتفعيل دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وخاصة الحرف منها لأن هذا النوع من المنتوج أصبح يعرف تراجع كبير وهو ما جعل المؤسسات تهتم بهذا الجانب من خلال الأنشطة الحرفية المختلفة المقدمة .

– تعمل المؤسسة المصغرة

على تقوية العلاقات الاجتماعية وذلك من خلال الاتصال المباشر بصاحب المشروع.

– القضاء على الاحتكار وتحقيق التوازن الجهوي وذلك من خلال القضاء على البطالة والقضاء على ظاهرة النزوح من الريف إلى المدينة وبالتالي إذا تم توفير فرص العمل و الدخل هذا يستدعي استقرارهم وفك العزلة عنهم.

– رفع مشاركة الاناث في النشاط الاقتصادي من خلال : البرامج التي سطرتها الدولة من خلال منحها قروض مصغرة للمرأة الماكثة بالبيت حتى يكون لها الدور بالمساهمة في المنتوج المحلي والوطني ولو بنسبة صغيرة .

تظهر أهمية الموسسات المصغرة في إعادة إدماج العمال المسرحين لظروف اقتصادية و إستغلالها لكفاءاتهم وتجاربهم من ثم المساهمة في:

– امتصاص البطالة.

– القضاء على الاحتكار بحيث بعض الخدمات والمنتجات كانت حكرا على المؤسسات الكبيرة دون سواها.

– السرعة و الدقة في إتخاد القرار.[1]

[1] – هرقون تفاحة، سياسات دعم المؤسسات المصغرة وإثارها على التشغيل دراسة حالة ولاية تيارت، رسالة لنيل شهادة الماجستر في الإقتصاد تخصص إقتصاد والتنمية، جامعة وهران، 2012، ص 70.

أهداف المؤسسة الناشئة:

ان انشاء هذا النوع من المؤسسات يرمي إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

– إعطاء فرصة للأفراد الذين يتمتعون بأفكار مقاولاتية مفيدة ولا يمتلكون القدرة على تجسيدها على أرض الواقع.

–خلق فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة عن طريق تشغيلهم لأشخاص آخرين ومن خلال هذا يمكن تحقيق الاستجابة السريعة لكثير من المطالب الاجتماعية في مجال التشغيل. [1]

–استغلال الثروات المحلية وبالتالي تشجيع المنتوج المحلي.

– إعادة إدماج المسرحية من مناصب عملهم جراء إفلاس بعض المؤسسات العمومية أو تقليص حجم العمالة فيها، من خلال إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهذا ما كان يعمل به بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة في بداية نشاطه.

– تشجيع الأنشطة الفلاحية و التقليدية التي نقول عنها كادت أن تنعدم وخاصة الحرفية كالنسيج وصناعة الخزف ، حيث أن الدولة في هذا الخصوص وضعت برنامج تقديم القرض المصغر للمرأة الريفية من أجل المساهمة وبعث المنتوج التقليدي المحلي من منازلهم.

– العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

– تعتبر أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية ووسيلة لخلق التكامل من المناطق من خلال تنوع الأنشطة التجارية والخدماتية التي تساهم في تجسيدها وفق معايير كل منطقة.

–التكامل الإقتصادي على المستوى الوطني.

–تلبية حاجات المستهلكين المحليين.

–دفع مستوى المعيشة للأفراد.[2]

[1] – د.عوادي مصطفى، إشكالية إستدلمة المؤسسات الصغيرة والمتوسط في الجزائر ، من صف الملتقى الوطني ليوم 07 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حصة لخضر الوادي.

[2] – د. عمر صفري، إقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجائر، ص 75.

المطلب الثالث: الإحصائيات المتعلقة بنشاط الوكالة على المستوى الوطني

أدلة الوكلاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

-الأشخاص القانونيون

-204.78 كيانا موهوبا بالرقم التعريف الاحصائي (NIS) اعتبارا من 30/06/2021 سجل الدليل الالكتروني للأشخاص الاعتباريين زيادة قدرها 10.201 شركة مقارنة بالوضع اعتبارا من 2020/06/30، أي 5,24% وكذلك في النصف الأول في عام 2021 ، كانت هناك زيادة في تحديد الهوية ، الى 20.011 شركة مقارنة بالنصف الأول من عام 2021 على مستوى 3 قطاعات من نشاط "NAAREV 1".

الجدول رقم (1): الإحصائيات المتعلقة بنشاط الوكالة

-رقم	-منطقة النشاط
1966-	التجارة: إصلاح السيارات ودراجات النارية(G)
1194-	-الصناعة التحويلية (C)
1192-	-بناء (F)

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2021

- **التركيبة السكانية للأعمال** : تقدم ديموغرافيا الأعمال بيانات عن رجال الأعمال و تأسيس العمل، ومع ذلك يتم الاحتفاظ بدليل الأعمال اعتبارا من 06/30/2021 في المقام الأول في قطاع التجارة مع 71625 كيانا، أو 35% من الاجمالي .. وقطاع الصناعة التحويلية بواقع 39857 كيانا نسبة 19,46l% وقطاع البناء 27343 كيانا بنسبة 18,24%

التوزيع المكاني الإبداعات الجديدة : نلاحظ في الدليل اعتبارا من 30/06/2021 تركز الشركات في المناطق الوسطى من الدولة بحسب التوزيع في54.32% من الجميع.

- خلال المقارنات الاقليمية اذا ربطنا عدد السكان بعدد الشركات المنشأة حديثا، فإننا نرى أن ولاية الجزائر مع 1799 ابداعا هي الأكثر موهبة نسبيا بالنسبية لكثافة السكان خلال النصف الأول من عام 2021 بالاضافة إلى ذلك سجلت سبع ولايات أكثر من 190 ابداعات:

رقم التعريف الإحصائي (المرسوم رقم 97-396 المؤرخ 28 أكتوبر 1997) NIS

تصنيف الأنشطة والمنتجات (المرسوم رقم 17-278 المؤرخ 2017/10/9) NAAREV

الجدول رقم (2): التوزيع المكاني للإبداعات الجديدة.

الرقم	الولاية
502	**وهران**
393	**سطيف**
264	**بومرداس**
246	**قسنطينة**
237	**تيزي وزو**
255	**البليدة**
198	**بجاية**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات2021

نواتج الدليل:

تم إنهاء 2.525 كيانا قانونيا خلال النصف الأول من عام 2021 منها 35.45% فقط بالجزائر العاصمة.

ونلاحظ زيادة في المبالغ المشطوبة خلال هذا الفصل بنسبة 32.06% مقارنة بالفصل الأول 2020.

بشكل عام، يتم إنشاء الشركات أو إختفائها بمناسبة إعادة الهيكلة لصالح النمو الخارجي أو التخلي عن جزء من الإنتاج.

الجدول رقم(03): توزيع الشركات الى غاية تاريخ 30-06-2021 حسب القطاع القانوني و قطاع النشاط

القسم	القطاع الوطني الخاص	المؤسسات الخاصة الاجنبية	المؤسسات المختلطة	المؤسسات الاجنبية العمومية	المؤسسة العمومية الوطنية الاقتصادية	مؤسسات عمومية أخرى	المجموع	%
A	7375	15	4	-	76	206	7676	3.75
B	2919	80	11	1	21	59	3091	1.51
C	39211	55	17	7	184	383	39857	19.46
D	309	4	-	-	1	14	328	0.16
E	1136	7	-	1	4	89	1237	0.60
F	36045	219	19	5	120	935	37343	18.24
G	71166	144	22	2	46	245	71625	34.98
H	10967	18	3	1	25	277	11291	5.51
I	9331	5	1	-	12	29	3978	1.94
J	4375	8	4	1	9	45	4442	2.17
K	465	3	1	-	-	55	524	0.26
L	780	-	-	-	3	152	935	0.46
M	8967	63	5	1	61	201	9298	4.54
N	6864	23	1	-	8	112	7008	3.42
O	2	-	-	-	-	48	50	0.02
P	1120	2	-	-	1	16	1139	0.56
Q	1920	1	-	-	1	7	1929	0.94
R	1088	-	-	-	-	57	1145	0.56
S	1763	4	-	-	3	102	1872	0.91
المجموع	**200403**	**651**	**88**	**19**	**575**	**3032**	**204768**	**100**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات2021

من خلال معطيات جدول أعلاه نلاحظ أن مجموع مؤسسات حسب القطاعات القانونية و قطاعات النشاط في الجزائر التي تم احصائها الى غاية 30-06-2021 تقدر ب 20476 مؤسسة حيث تتوزع بالشكل التالي 651 منها مؤسسات خاصة أجنبية و 88 مؤسسة مختلطة و 19 مؤسسة أجنبية عمومية , 575 مؤسسة وطنية اقتصادية ، 3032 مؤسسة عمومية أخرى، 200403 قطاع خاص .

الشكل(01) : توزيع الشركات الى غاية تاريخ 30-06-2021 حسب القطاع القانوني و قطاع النشاط

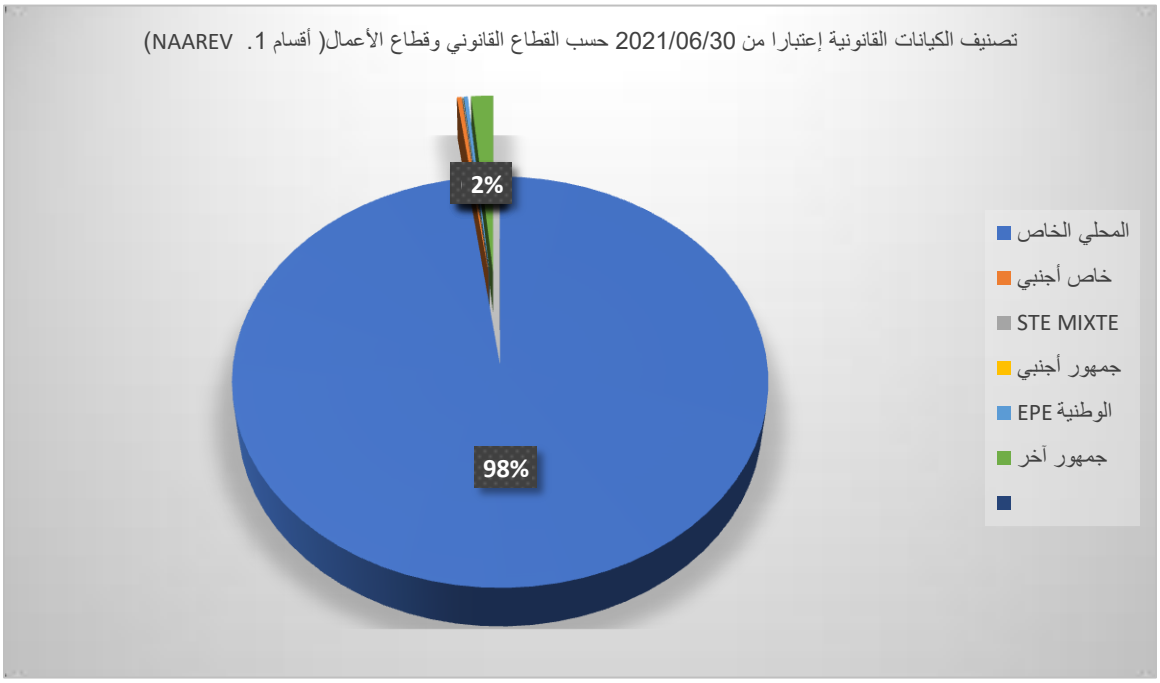

المصدر: من إعداد الطالبتين على أساس معطيات الجدول السابق

الجدول رقم (04): توزيع المؤسسات الموقوفة الى غاية 30/06/2021 حسب سنة الإنشاء والقطاع القانوني.

سنة النشأة	قطاع وطني خاص	مؤسسات خاصة أجنبية	الؤسسات المختلطة	المؤسسات الاجنبية العمومية	المؤسسة العمومية الوطنية الاقتصادية	مؤسسات عمومية أخرى	المجموع	%
قبل 2012	115336	443	61	17	570	2864	119291	58.26
2012	7268	11	4	-	4	34	7321	3.58
2013	8330	19	5	2	-	33	8389	4.10
2014	9211	38	-	-	1	16	9266	4.53
2015	8460	34	4	-	-	14	8512	4.16
2016	8849	21	-	-	-	27	8897	4.34
2017	9522	35	-	-	-	18	9575	4.68
2018	9962	16	5	-	-	10	9993	4.88
2019	9386	16	2	-	-	4	9408	4.59
2020	8077	13	5	-	-	5	8100	3.96
2021	6002	5	2	-	-	7	6016	2.94
المجموع	200403	651	88	19	575	3032	204768	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات2021

حيث نلاحظ أنه كذلك و من خلال تحليل هذه المعطيات نلاحظ أن نسبة زيادة انشاء المؤسسات من 2012 و 2021 بلغت 171 %.

الشكل (02) توزيع المؤسسات الموقوفة الى غاية 30/06/2021 حسب سنة الإنشاء والقطاع القانوني.

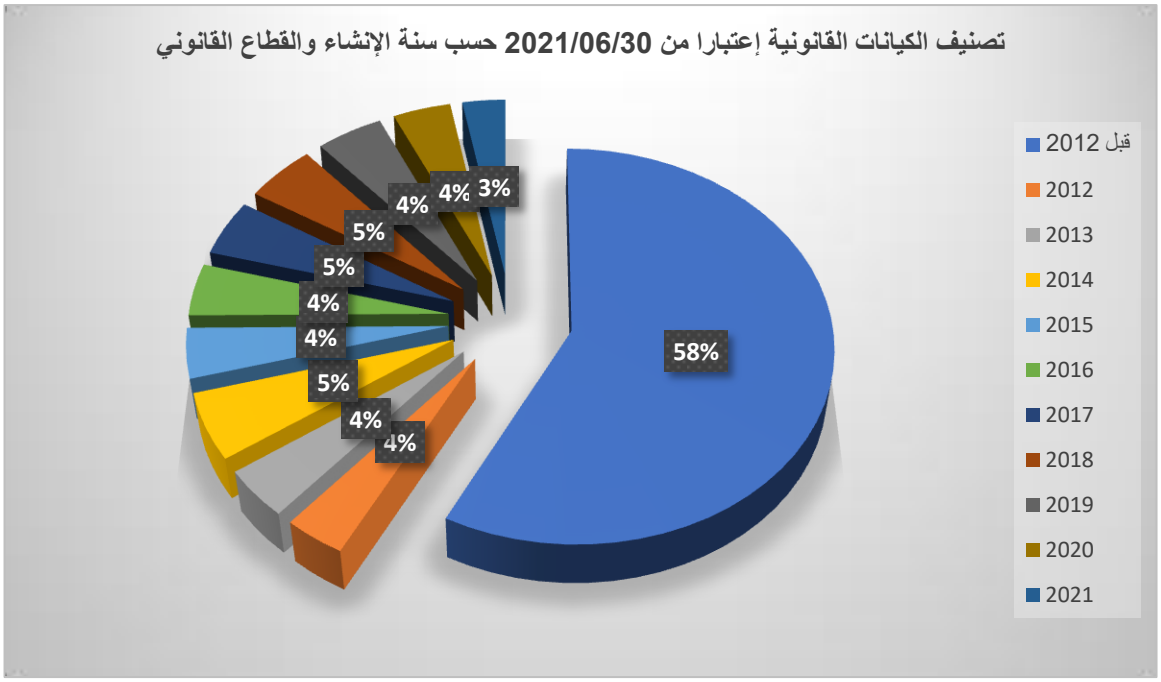

المصدر: من إعداد الطالبتين على أساس الجدول السابق

الجدول رقم (05): توزيع المؤسسات في الجزائر الى غاية تاريخ 30/06/2021 حسب القطاع القانونيو الشكل القانوني .

سنة تأسيس	EURL	SARL	SNC	SPA	EAC	COOP ART	آخرون	مجموع	%
AVANT2012	27262	60575	12210	2609	3396	8191	5048	119291	58.26
2012	3227	3514	329	85	6	3	157	7321	3.58
2013	3670	4202	264	93	4	5	151	8389	4.10
2014	4141	4604	277	104	4	-	136	9266	4.53
2015	3476	4592	244	69	8	1	122	8512	4.16
2016	3439	4996	247	96	7	1	111	8897	4.34
2017	3679	5438	228	109	6	1	114	9575	4.68
2018	3812	5736	235	104	8	2	96	9993	4.88
2019	4058	5004	195	89	5	-	57	9408	4.59
2020	2530	4361	136	21	3	1	48	8100	3.96
2021	2542	3282	92	26	2	1	71	6016	2.94
TOTAL	62836	106304	14457	3405	3449	18206	6111	204768	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2021

من خلال المعطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموع المؤسسات الناشئة حسب القطاع القانوني و حسب الشكل القانوني في الجزائر التي تم إحصائها الى غاية 30-06-2021 تقدر ب 2004762 مؤسسة منها 62836 مؤسسات وحدوية ذات مسؤولية محدودة و 106304 عبارة عن مؤسسات وحدوية ذات مسؤولية

جماعية و 14457 مؤسسات وطنية مشتركة ، 3405 شركات ذات أسهم ، 3449 مؤسسات فلاحية جماعية و 8206 تعاونيات الصناعة التقليدية بينما 6111 عبارة عن مؤسسات أخرى .

الشكل (03): توزيع المؤسسات في الجزائر الى غاية تاريخ 30/06/2021 حسب القطاع القانوني و الشكل القانوني.

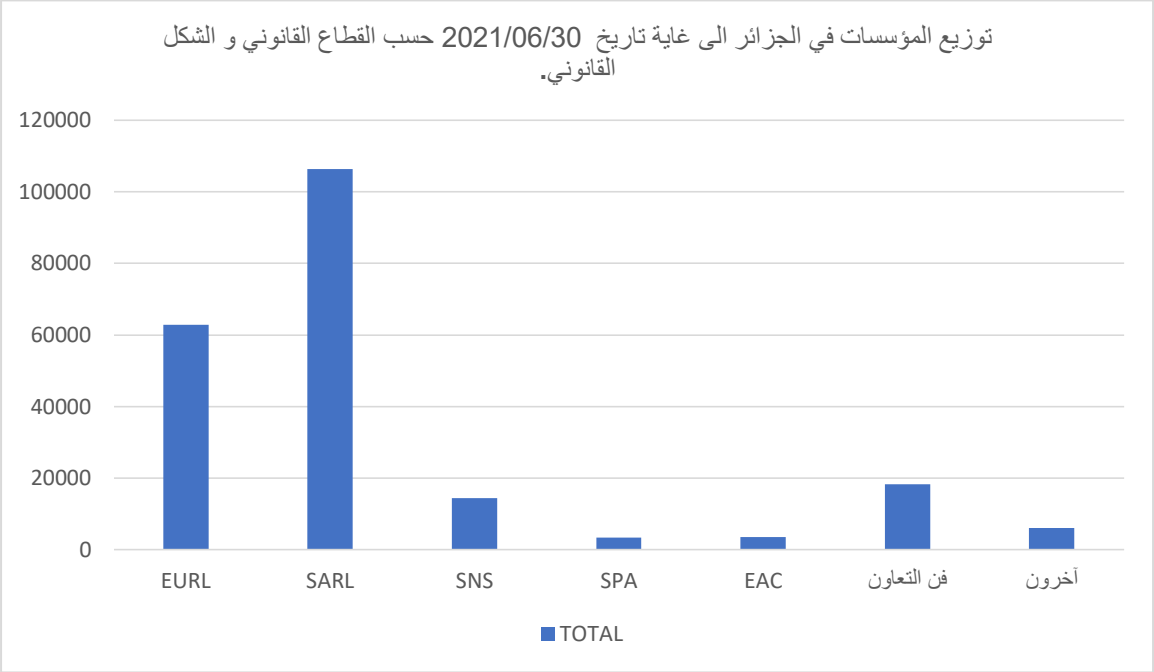

المصدر: من إعداد الطالبتين على أساس الجدول السابق

الجدول رقم (06): توزيع المؤسسات في الجزائر الى غاية 2021/06/30 حسب المنطقة و القطاع القانوني

المنطقة	قطاع وطني خاص	مؤسسات الخاصة الأجنبية	مؤسسات مختلطة	مؤسسات أجنبية عمومية	مؤسسات عمومية وطنية اقتصادية	مؤسسات عمومية أخرى	المجموع	%
المركز	109298	448	50	7	228	1189	111220	54.32
الشرق	50026	96	10	5	176	906	51219	25.01
الغرب	31535	61	18	7	149	699	32469	15.86
الجنوب	9544	46	10	–	22	238	9860	4.82
المجموع	200403	651	88	19	575	3032	204768	100

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات 2021

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموع المؤسسات الناشئة حسب المناطق و القطاعات القانونية التي تم إحصائها الى غاية 30-06-2021 تقدر ب 204768 مؤسسة حيث نلاحظ تمركز 51219 مؤسسة في الشرق بنسبة 25،01 %بينما 32469 مؤسسة في الغرب بنسبة 15،86 % و 9860 مؤسسة في الجنوب بنسبة 4،82% في حين 111220 مؤسسة في المركز بنسبة 54،32% .

الشكل (04): توزيع المؤسسات في الجزائر الى غاية 2021/06/30 حسب المنطقة و القطاع القانوني

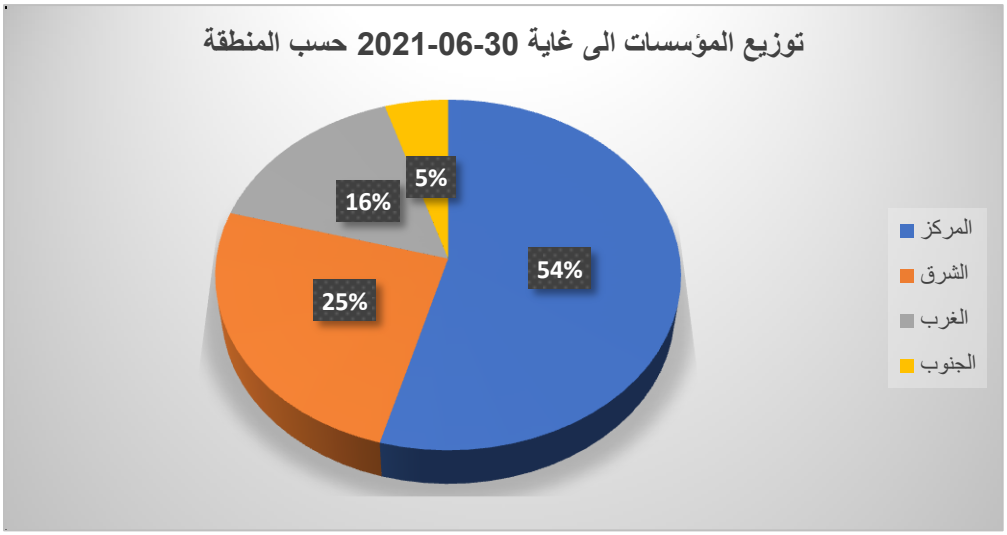

المصدر: من إعداد الطالبتين على أساس الجدول السابق

الجدول رقم (07): توزيع المؤسسات في الجزائر الى غاية تاريخ 2021/06/30 حسب المنطقة و شكل القانوني

المناطق	Eurl	sarl	Snc	Spa	Eac	Coop art	آخرون	مجموع	%
مركز	32044	61570	7206	2006	1762	3567	3065	111220	54.32
شرق	17377	22623	5294	705	978	2671	1575	51219	25.01
غرب	10261	16921	1523	541	620	1513	1090	32469	15.86
جنوب	3154	5190	434	153	89	455	385	9860	4.82
مجموع	62836	106304	14457	3405	3449	8206	6111	204768	100

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموع المؤسسات الناشئة حسب المناطق و القطاعات القانونية التي تم إحصائها الى غاية 30-06-2021 تقدر ب 204768 مؤسسة منها 62836 مؤسسة وحدوية ذات

مسؤولية محدودة و 106304 مؤسسة وحدوية ذات مسؤولية جماعية و 14457 مؤسسة وطنية مشتركة ، 3405 شركات ذات أسهم ، 3494 مؤسسات فلاحية جماعية و 8206 تعاونيات الصناعة التقليدية بينما 6111 عبارة عن مؤسسات أخرى .

إذ تتمركز هذه المؤسسات بنسبة 25،01 % في الشرق و 15،86 %في الغرب ، 4،82 % في الجنوب بينما 54،32 % في المركز .

الشكل (05): توزيع المؤسسات في الجزائر الى غاية تاريخ 2021/06/30 حسب المنطقة و شكل القانوني

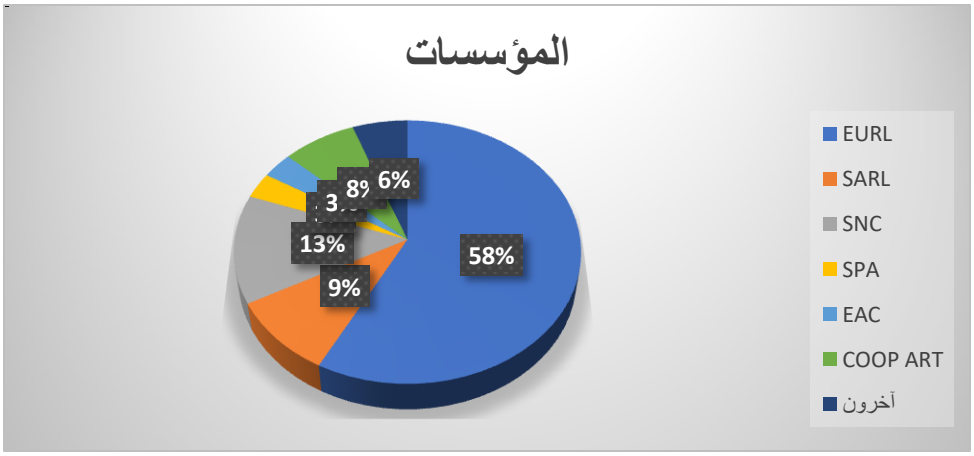

المصدر: من إعداد الطالبتين على أساس الجدول السابق

المبحث الثاني: المؤسسة الناشئة في تيارت.

تعتبر ولاية تيارت من أهم المناطق الزراعية في الوطن تسخر بعدة مؤهلات اقتصادية وفلاحية تسمح لها أن تكون قطبا اقتصاديا هاما في مجال إنشاء المؤسسات الناشئة في المجال الفلاحي ومجال الصناعات الغذائية التحويلية لذا أولت لها الدولة أهمية كبيرة من أجل خلق وإنشاء مؤسسات ناشئة في هذا المجال.

المطلب الأول: فرص الإستثمار.

تولي الدولة أهمية قصوى للنهوض في تنمية وتطوير بعض القطاعات الاقتصادية ذات الطابع الاستراتيجي مثل الأمن الغذائي ، الأمن المائي، الأمن الطاقوي الى حيث سعت الدولة إلى توجيه سياسة خلق المؤسسة الناشئة خاصة في هته القطاعات مع توفير كل الظروف المناسبة لنجاحها خاصة في مجاله المرافقة ، التكوين، ضمان مصادر التمويل وضمان منافذ للتسويق ، هذه الأهمية التي أولتها الدولة لخلق المؤسسات

الناشئة في هاته القطاعات توفر حتما فرص إستثمار للشباب البطال الذي عليه أن يبادر ويجد في خلق مؤسساته الناشئة الخاصة و يسعى إلى تحقيق وضمان شروط نجاحها في ظل الامتيازت الاقتصادية الجبائية التشريعية والمالية التي وفرتها الدولة في هذا المجال.

ومن خلال الدراسة الميدانية االتي قادتنا إلى مختلف أجهزة الدعم على مستوى الولاية وتبعا للإحصائيات السابقة الذكر إرتأينا الرجوع إلى الوراء من خلال أخذ عينة إحصائية لعدد المؤسسات الناشئة المستحدثة في ولاية تيارت للفترة الممتدة من 2011 إلى 2021 وعلى هذا الأساس يمكن تقييم مدى تطور هذه المؤسسات كالتالي:

-بالنسبة لوكالة دعم وتنمية المقاولاتية نجد أن عدد المؤسسات الناشئة خلال الفترة 2011 إلى 2021 هو6728 مؤسسة ناشئة تم إنشاءها بالمقابل سجلت 3384 منصب شغل حيث أن:

- خلال الفترة 2011-2014 كان ارتفاع مستمر في عدد المؤسسات الناشئة يقابله نفس الارتفاع في عدد الوظائف المستحدثة وهذا لإقبال الشباب على تبني فكرة المؤسسات الناشئة نظرا للتساهيل التي كانت مقدمة من طرف الدولة من أجل إستقطاب الشباب في هذا المجال.

-بينما من (2015 – 2020) نلاحظ تراجع المؤسسات الناشئة و هذا لا يعنى أن الدولة تخلت عن تبني فكرة المؤسسة الناشئة بل هذا راجع إلى إعادة تنظيم و تخصيص هيئات خاصة تشرف على استحداث المؤسسة الناشئة و خصصت لها وزارة خاصة بها و مؤخرا ألغيت المؤهلات الغير ناتجة التعلمي العالي حيث أصبح للجامعات دور أساسي وفعال في إنطلاق تسجيل فكرة المؤسسة الناشئة وتبني فكرة الرقمنة ولهذا لاحظنا في سنة 2021 عودة نشاط المؤسسة الناشئة وفق قوانين منظمة ومعتمدة من قبل وزارة العمل ووزارة المؤسسات الناشئة طبعا هذه الزيادة رافقتها زيادة في الوظائف المستحدثة.

المطلب الثاني: العراقيل التي تواجه المؤسسة الناشئة في ولاية تيارت:

رغم الاهتمام بقطاع المؤسسات الناشئة الا أنه مازال يعاني من عراقيل وصعوبات كبيرة حيث أنها بقيادة مسيرين جدد يجهلون أسلوب القيادة والتسيير لذلك تواجههم جملة من الصعوبات التي يمكن تقسيمها إلى:

صعوبات على مستوى البيئة وطبيعة المجتمع وصعوبات على مستوى الإدارة والتوجيه :

أ/ **صعوبات على مستوى البيئة وطبعة المجتمع:** إن من بين أهم الصعوبات التى تواجه أصحاب المؤسسات الناشئة على مستوى ولاية تيارت ترجع إلى:

-بإعتبار ولاية تيارت من المناطق الداخلية والتي يشمل إقليمها مناطق نائية وريفية ورغم أنها تتوفر على مساحات فلاحية ورعاوية الا أنها غير مستغلة في مجال تربية الحيوانات خاصة تربية الأبقار والأغنام ويرجع السبب لعدم وجود اقبال وتكوين صحيح في قطاع الفلاحة بأنواعها الذي يمكن من خلال فتح مشاريع مثل صناعة الحليب ومشتقاته وكذا اللحوم بشتى أنواعها ولما لا تكون نقطة للاستيراد والتصدير على المستوى المحلي والوطني و يمكن التسويق خارج الوطن.

-غياب العنصر النسوي في مجال المقاولاتية خاصة لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة كما لاحظنا ذلك من قبل خاصة في المناطق النائية بسبب التعصب والعادات والتقاليد والتحفظ لعمل المرأة في هذا المجال.

- غياب المرأة في المعارض الدولية التي تنظم عبر الوطن لعرض المنتوجات خاصة بالنسبة لولاية تيارت وذلك لعدم السماح بمشاركتها وظهورها عبر مواقع التواصل الاجتماعي والقنوات التيليفزيونية بغرض توسيع مشروعها خارج تراب الولاية خاصة المنتوجات التقليدية كالنسيج وصناعة الزرابي والفخار.....إلخ.

- تمتاز الولاية بالطابع االغابي غير أن مساحتها الشاسعة غير مستغلة بسبب عدم تقديم تسهيلات لأصحاب مشاريع تربية النحل على سبيل المثال من طرف مديرية الغابات فهي تتطلب إجراءات إدارية مضبوطة وأمنية.

- عدم وجود تسهيلات في الإيجار العقاري لأراضي الفلاحة لأصحاب المشاريع الفلاحية بما أن أغلب الأراضي الفلاحية ملك للدولة فلا يمكن إبرام عقد إيجار لأصحاب المشاريع من طرف الفلاحة.

غياب الفكر المقاولاتي لدى أصحاب هته المؤسسات رغم وجود تكوين تسطره الهيئات المرافقة من أجهزة الدعم عبر الولاية.

– بما أن الولاية تمتاز بطابع فلاحي بالدرجة الأولى وتعتبر من المناطق الداخلية فإنها تجد صعوبة في تجسيد بعض التخصصات الموجودة في أجهزة الدعم حيث أن الصيد البحري موجود وكثير من الشباب يتقدم لهذه الأجهزة بدافع إنشاء حوض لتربية الأسماك خاصة أن المنطقة معروفة بسدودها نذكر على سبيل المثال سد دائرة الدحموني ودائرة مشرع الصفا إلا أنهم يتلقون صعوبات من الإدارات الأخرى بخصوص الموافقة على المشروع.

صعوبات على مستوى الادارة والتوجيه : تعتبر من بين الأسباب الرئيسية التي تواجه أصحاب المؤسسات المصغرة والتي تتمثل فيما يلي :

– غياب الرقابة على نشاط المؤسسات المصغرة بحيث نجد الكثير من الشباب يستفيدون من الدعم و ينطلقون في نشاطهم لكن يتابعبون فيقومون ببيع العتاد، ويدخلون من جديد في دائرة البطالين.

– غياب الثقة بين المستثمر ووكالة أجهزة الدعم بسبب الممونين حيث أن المستثمر عند تسليمه للشيك الممون من أجل العتاد المطلوب فنجد تلاعب كبير إما من ناحية تغيير العتاد غير موافق للفاتورة التقديرية التي منحت له في البداية أو عدم وجود العتاد المطلوب من الأساس وهذا الأمر يعيق سير الاجراءات الإدارية لوكالات الدعم والتي تنتهي بالوصول الى العدالة في بعض الأحيان.

– وجود مركزية في بعض الادارات لإستخراج بعض الوثائق التي تتطلب من المستثمر التنقل خارج الولاية وهو ما يكلفه مصاريف إضافية.

– الإجراءات الادارية الصعبة التي يضعها البنك أمام أصحاب المشاريع منذ حصوله على شهادة التأهيل من أجهزة الدعم وصولا الى البنك الذي يطلب مجموعة من الوثائق لكي يحصل على الموافقة البنكية للمشروع وبالتالي كثير من الملفات تصل إلى البنوك وتتوقف.

–رغم وجود منصات لتسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين غير أن الكثير من الادارات تتماطل في استخراج بعض الوثائق الادارية للمستثمر من أجل خلق مشروعه وهو ما يجعل الكثير يتراجعون عن فكرة إنشاء مؤسسة ويبحثون عن العمل المأجور الدائم.

– وجود مؤسسات مصغرة رغم نجاحها إلى أنها لا تبادر في خلق فرص العمل ، رغم وجود تسهيلات جبائية من أجهزة الدعم.

– خلق المؤسسة في بيئة غير مناسبة للعمل.

-سوء التنظيم في توزيع المشاريع الصغرة على مستوى مناطق الولاية مثلا نجد بلدية صغيرة تحتوي على أكثر من أربعة مخابر فهذا يؤدي إلى فشل أصحاب المؤسسات ويمكن أن يصل الأمر إلى الاغلاق و التوقف عن النشاط بسبب كثرة المنتوج و غياب الزبون.

-غياب الجودة في المنتوج وبالتالي نقص في الزبائن كل هذا ينعكس سلبيا على هدف المؤسسة.

-عدم وجود تسهيلات لتسويق منتوجاتهم خارج تراب الولاية وذلك بسبب التكاليف وكذا غياب ثقافة التسويق عبر الانترنت لدى المقاولين.

المطلب الثالث: الإحصائيات المتعلقة بنشاط الوكالة الوطنية على مستوى تيارت.

-المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس، المؤهل العلمي وأسلوب التمويل.

الجدول رقم (08): المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس:

السنة	الذكور	الإناث
2011	**644**	**13**
2012	**541**	**25**
2013	**680**	**36**
2014	**256**	**32**
2015	**0**	**19**
2016	**79**	**25**
2017	**611**	**0**
2018	**179**	**0**
2019	**40**	**7**
2020	**56**	**5**
2021	**87**	**8**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لولاية تيارت مصلحة الإحصاء والمعلوماتية 2023

الشكل(06): المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس

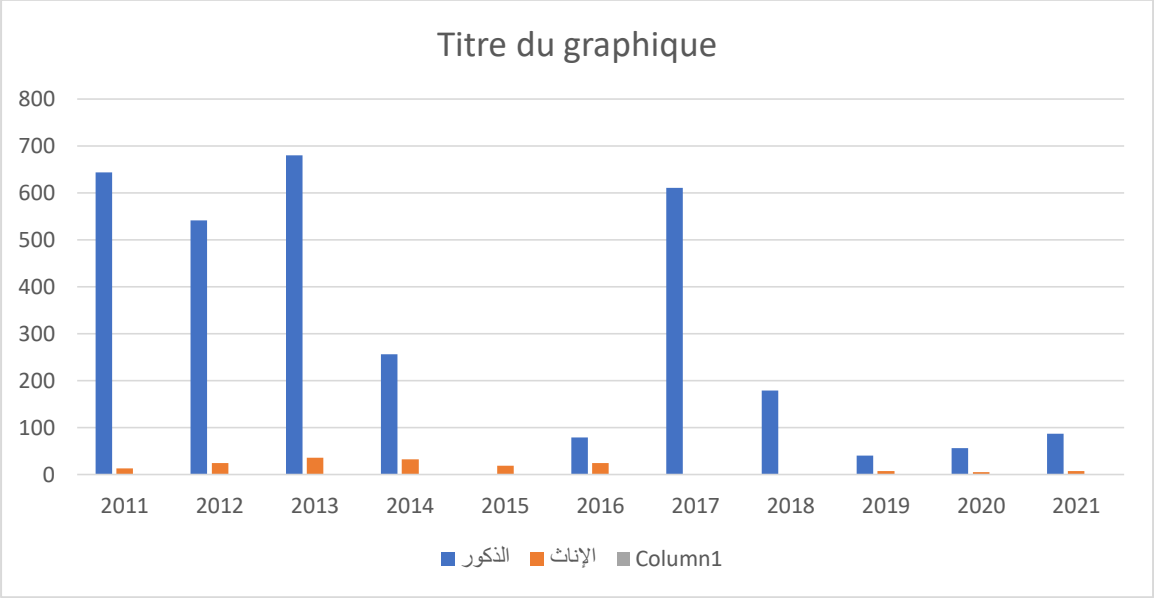

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

الجدول رقم (09): المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	المشارع الممولة
غير مؤهل	0
التكوين المهني	3063
خريجي الجامعات	231
المجموع	3294

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية لولاية تيارت مصلحة الإحصاء والمعلوماتية 2023

الشكل رقم (07): المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب المؤهل العلمي

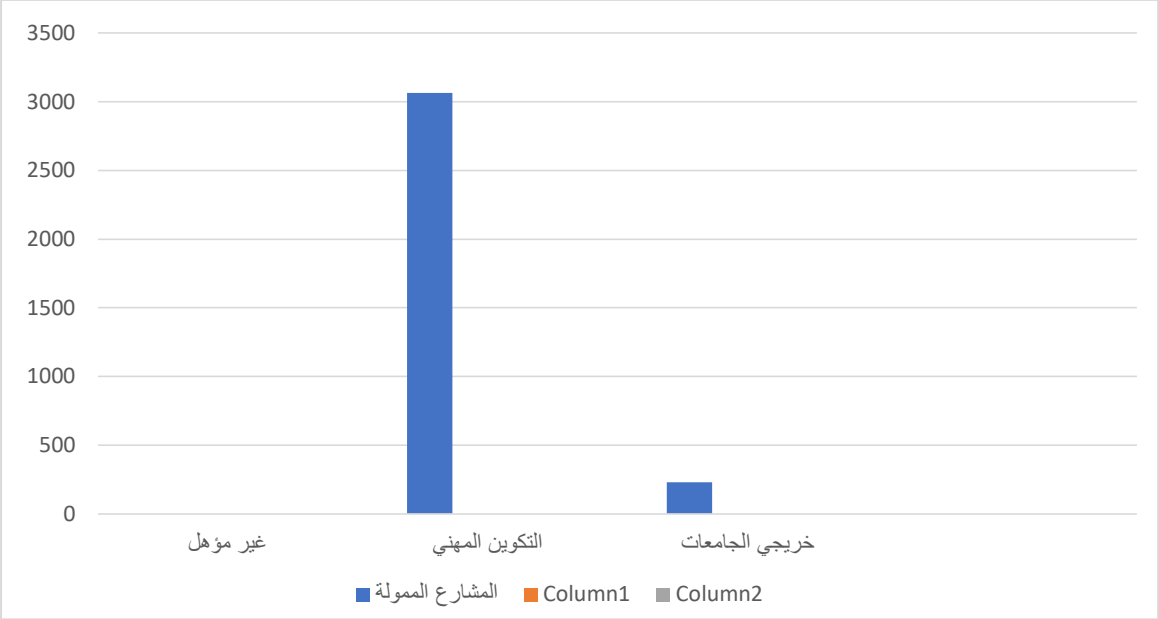

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول السابق

الجدول رقم (10): المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب أسلوب التمويل

نوع التميل	المشاريع الممولة
ثنائي	**113**
ثلاثي	**3156**
المجموع	**3269**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية لولاية تيارت مصلحة الإحصاء والمعلوماتية2021

الشكل (08) المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب أسلوب التمويل

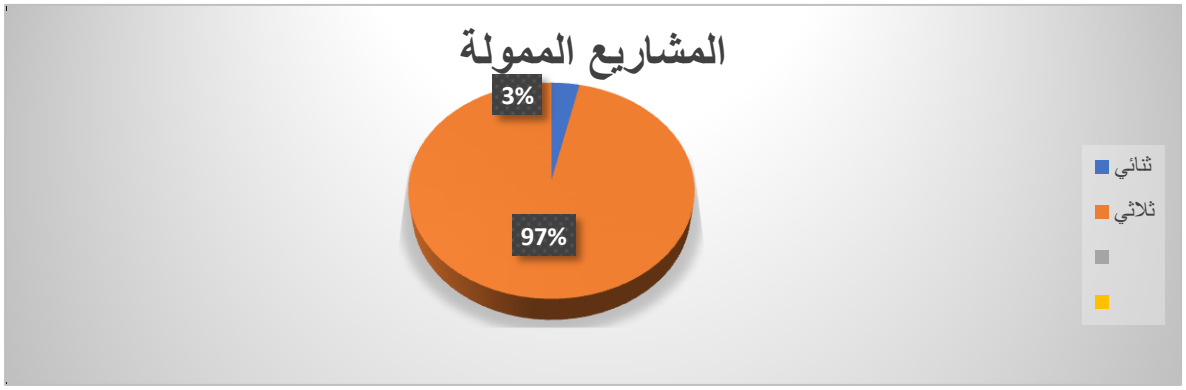

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول أعلاه

حصيلة متعلقة بنشاط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة:

الجدول رقم (11): تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة

السنة	عدد المشاريع الممولة	عدد الوظائف
2011	236	513
2012	559	1225
2013	650	1330
2014	741	1409
2015	495	965
2016	194	361
2017	149	279
2018	85	262
2019	60	179
2020	47	155
2021	200	600
2022	400	750
المجموع	3616	8028

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم مقاولاتية مصلحة الإحصاء لولاية تيارت.2023

الشكل رقم (09) : تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة

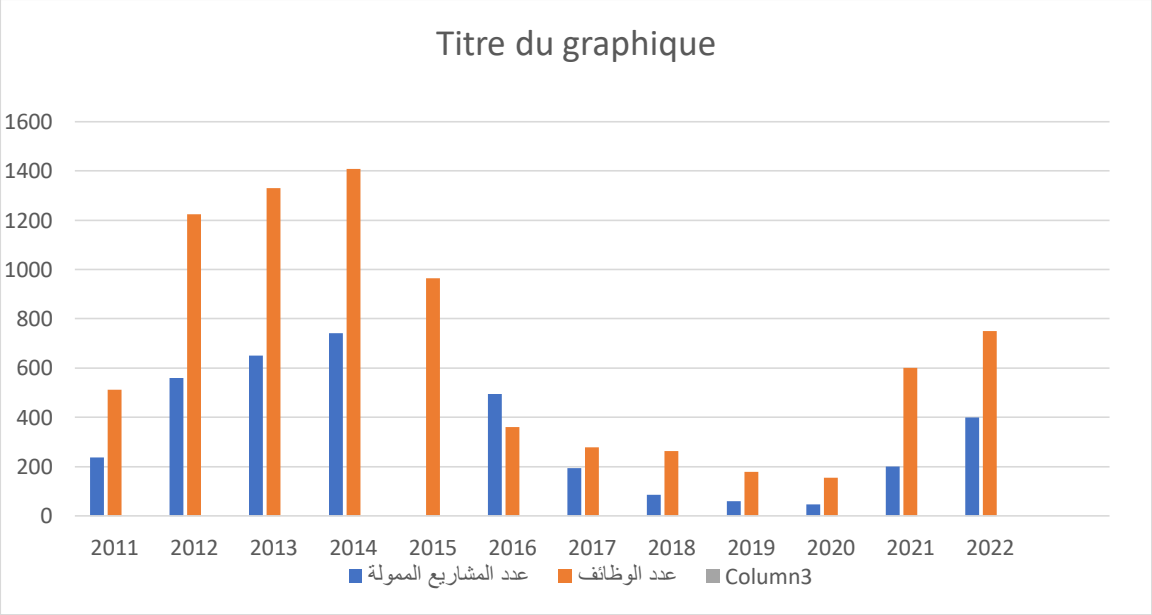

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول السابق

الجدول رقم (12): حصيلة الملفات المقدمة 2016-2020.

القطاع	الملفات المقدمة					
	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الفلاحة	82	81	119	25	75	180
الصناعة التقليدية	10	6	17	6	10	140
البناء والأشغال العمومية	17	37	48	39	59	40
الري	0	0	2	0	2	0
الصناعة	21	33	129	171	161	160
الصيانة	6	17	71	47	61	20
الأعمال الحرة	13	14	23	35	20	100
الخدمات	77	14	13	21	61	20
المجموع	370	202	422	370	495	660

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية لولاية تيارت مصلحة الإحصاء والمعلوماتية2023

الشكل رقم (10): حصيلة الملفات المقدمة 2016-2020.

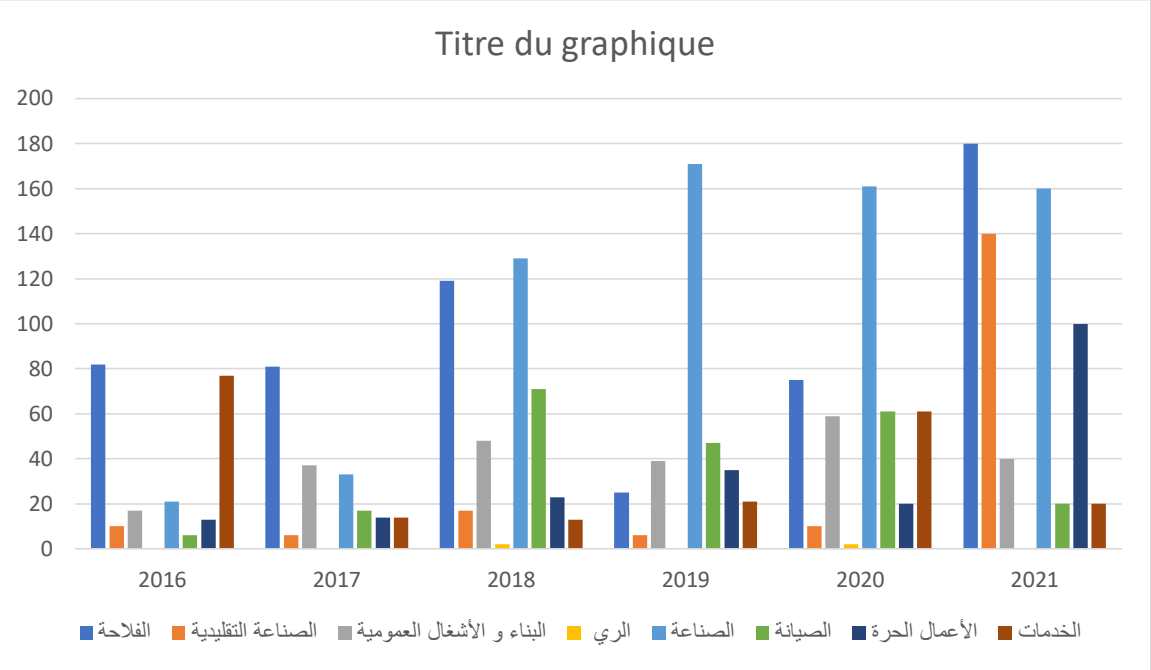

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول السابق

المبحث الثالث: واقع تطوير المؤسسة الناشئة في تيارت.

المطلب الأول: توسيع مجالات إنشاء المؤسسة المصغرة.

نشير إلى أن مشروع أو سياسة خلق الناشئة التي انتهجتها الدولة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وذلك بتشجيع الشباب البطال وخاصة حاملي شهادات تكوينية وجامعية على خوض غمار وتحدي إنشاء وإدارة المؤسسة المصغرة تساهم بشكل فعال في خلق ثروة وضمان مناصب شغل مستقبيلة ومن هنا جاءت ضرورة توسيع نشاطات هته المؤسسة الناشئة لتشمل جميع القطاعات الاقتصادية ، الإنتاجية ، الصناعية الخدماتية....إلخ وذلك للوصول إلى إقتصاد شامل ومتكامل في جميع هته القطاعات من شأنه تحسين الوضعية الاقتصادية للبلد و النهوض بالتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: مصادر التمويل

إعتمدت الدولة على هيئات معينة يكون من شأنها منح قروض وتوفير فرص العمل وبالتالي تهيئة المناخ لخلق مؤسسات ناشئة ويكون الدور الأساسي لهذه الهيئات هو تقديم الدعم المالي والمرافقة والتوجيه كما إعتمدت هذه الأساليب منذ فترة طويلة في العديد من الدول المتقدمة وبقيت منعدمة أو منعدمة الاستعمال في كثير من الدول النامية.

اولا: الوكالات: يوجد عدة وكالات تقوم بتمويل المؤسسات الناشئة من بينها :

الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM : يتم التمويل في هذه الوكالة بين ثلاثة أطراف (البنك / AWGEM / صاحب مشروع) تتراوح قيمتها بين100001دج و 0 100000 دج ويكون خاص بشراء العتاد والمواد الأولية.

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAS : يقوم يقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتمويل عدة نشاطات كنشاطات الانتاج و الخدمات بإستثناء إعادة البيع دون تحويل المنتج، و كافة النشاطات المستحدثة في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والري بحيث يكون تمويله ثلاثي الأطراف البطال والوكالة والبنوك.

الوكالة الوطنية للتنمية وتطوير المقاولاتية ANADE : تسعى هذه الوكالة لتشجيع ودعم الشباب أصحاب الافكار الاستثمارية من خلال إنشاء مقاولات ومنح إمتيازات تشجيعية وتسهيلات تعتمد الوكالة نوعين للتمويل بحيث مهما كان التمويل المختار فإن تكلفة إستثمار الممول لاتتجاوز عشرة ملايين دينار:

أ) **التمويل الثنائي:** في هذا النوع نجد طرفين فقط في عملية التمويل والمتمثلان في المساهمة الشخصية لصاحب المشروع و قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة.

ب) **التمويل الثاني:** يتمثل في تركيبة تجمع صاحب المشروع والبنك والوكالة.

ثانيا: صندوق تمويل المؤسسات الناشئة: تكون هذا الصندوق نتيجة للتعاون بين الوزارة المنتدبة لإقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة،سونا طراك، القرض الشعبي الجزائري CPA ، البنك الخارجي، بنك التنمية المحلية BDL ، البنك الجزائري BNA ، الصندوق الوطني للإدخار CNEP ، وهذا بمبلغ أولي قيمته عشرون(20) مليون دولار ، يعتمد هذا الصندوق على آلية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الاموال وليس ميكنيزمات التمويل التقليدية المختلفة القائمة على القروض.

ثالثا: التمويل من طريق رأس المال المخاطر: تعتبر شركات رأس المال المخاطر شركات تمويلية كونها توفر السيولة للمؤسسات بتحويل عمليات تحويل السلطة الصناعية و المالية للمشروع الى مجموعة جديدة من الملاك.

الشكل(11): الخطوات التي تمر بها عملية التمويل برأس المال المخاطر.[1]

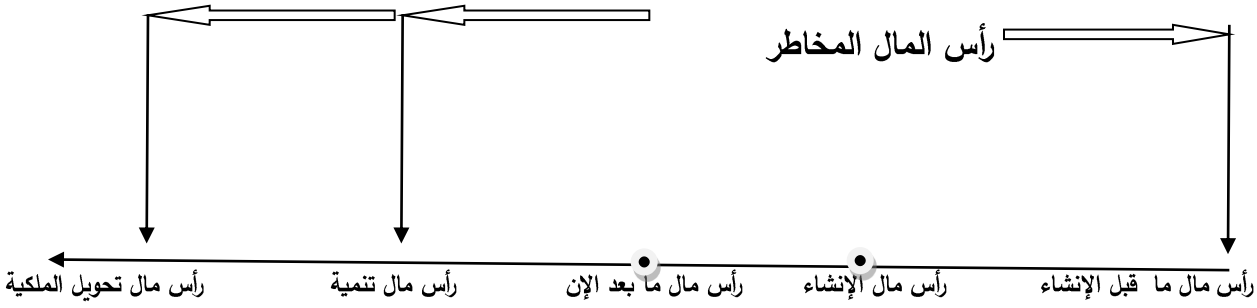

يهدف إستخدام هذا التمويل الى توفير التمويل للمشروعات الجديدة أو عالية المخاطر والتي لديها نمو وعائد مرتفع الأسهم العامة أو أسوق الدين، وكذلك مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري والتغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال بشروط ملائمة للمؤسسات المالية ومن بين المؤسسات التي تعتمد على هذا الأسلوب:

شركة sofinaque : هي مؤسسة ذات أسهم تم اعتمادها من طرف بنك الجزائر حيث بلغ رأس مالها00000000000 5 دج هدفها الاستثمار والمشاركة و التوظيف بالإضافة إلى تدعيم وإنعاش الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: التكوين وتحسين إدارة المؤسسة الناشئة

أصبح المورد البشري من أهم موارد المنظمة في عصرنا هذا ، وأنه نجاحها يتوقف على مدى توفيرها لعمال أكفاء ومتكونين ومتحمسين للعمل بجدية.

فالتكوين من الوظائف الأساسية لإدارة الموارد البشرية كونه يعود بالفائدة على أفراد العامل والمنظمة على حد سواء.

[1]- chref moudlar , le capital– risque, revue bonque, ediution paris 2000., p21

أهداف التكوين :

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية:

* ***رفع معنويات الأفراد*:** لاشك أن إكتساب القدر المناسب من المهارات يؤدي الى ثقة الفرد بنفسه ويحقق له نوع من الاستقرار النفسي.

* ***ارتفاع الربح :*** مع ارتفاع الانتاج وانخفاظ التكاليف ، يمكن أن تزداد مبيعات المنظمة فيرفع رقم أعمالها و يزداد ربحها.

* ***زيادة القدرة التنافسية للمنظمة*:** بواسطة تنمية كفاءة اللأفراد وتكوينهم تزداد القدرة التنافسية للمنظمة عن طريق تحسية الانتاج و إنخفاض في التكاليف بحيث يمكن رفع حصتها في السوق وبذلك تستطيع تحقيق أهدافها.

* **زيادة الكفاءة الإنتاجية:** حيث تنعكس زيادة مهارة الفرد والناتجة عن التكوين على إرتفاع الإنتاج وتحسينه، وإنخفاض في التكاليف وهذا يعني زيادة الكفاية الإنتاجية.

- الأهداف الإدارية:

* تخفيف العبئ على المشرفين.

* تحقيق المرونة والإستقرار في التنظيم.

* تحقيق درجة عالية من الفهم وتحسين المهارات.

* التقليل من عملية الإشراف.

الأهداف الفنية:

*تحسين ونوعية وكمية الإنتاج.

* تخفيض الحوادث وإصابات العمل.

* التقليل من المشاكل والقدرة على حلها.

* الاقتصاد في النفقات.[1]

دور التكوين في تحسين اداء حاملي المشاريع:

*توثيق العلاقة بين الإدارة والأفراد العاملين بها.

* تطوير أساليب التفاعل الاجتماعي بين الأفراد في المؤسسة.

* تطوير إمكانيات الأفراد لقبول التكيف مع التغيرات الحاصلة.

المساعدة في تجديد وإثراء معلومات الأفراد وحل مشاكلهم في العمل وتحسين قراراتهم.

*تطوير مهارات الاتصال في جميع المستويات.

*رفع مستوى الأداء وتحسينه من الناحية النوعية والكمية.

* تقوية العلاقات الإنسانية بين الأفراد وتطوير اتجاههم.

* تنمية شعور الموظفين بالانتماء والولاء إلى منظمة.

* توعية الموظفين بأهمية التكوين، وإكسابهم القدرة على البحث عن الجديد والمستحدث في شتى مجالات العمل.

* للتكوين دور في ربط أهداف الأفراد العاملين بأهداف المؤسسة وخلق اتجاهات إيجابية داخلية وخارجية لصالح المؤسسة، كما يساعد في انفتاحها على العالم الخارجي وتوضيح السياسات العامة لها مما يساعد الأفراد في تحسين فهمهم للمؤسسة واستيعابهم لدورهم فيها وبالتالي المساهم في تحسين أدائهم.[2]

خلاصة الفصل:

تطرقنا في الفصل الثاني إلى دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الناشئة ومرافقها، تمثلت في التطرق إلى الامتيازات والإعانات المالية والجبائية المقدمة للشباب من طرف الوكالة وكذا مختلف مراحل المرافقة لإنشاء وتوسيع المؤسسة.

---

[1]- حمدي أمين عبد الهادي، إدارة شؤون موظفي الدولة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1990، ص 83.

[2]- المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، طرق تحسين الأداء http//hrdiscussion.com يوم 09-05-2019الساعة 19:00

أما فيما يخص الدراسة التي أجريت على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب anade وكالة تيارت، ثم جمع وتحليل حصيلة نشاطات الوكالة طوال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2021 ومن هنا يمكن القول أن الوكالة حل فعال لترقية ونجاح المؤسسات الناشئة وتعمل على خلق مناصب شغل والتحقيق من حدة البطالة خاصة مؤخرا من خلال القروض و الإعانات التي تمنحها.

خاتمة:

الخاتمة

إذن من خلال بحثنا المتواضع هذا والذي خصصناه الى التعريف بمهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وأهدافها خاصة في مجال المرافقة ودعم المؤسسات الناشئة وذلك تجسيدا لاستراتيجية الدولة في النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تشجيع انشاء مثل هاته المؤسسات ودعمها لما لهامن دور هام في مجال النهوض بالاقتصاد الوطني.

ولابراز هذا الدور المنوط بالوكالة تبنينا منهجية مهيكلة الى فصلين حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى توضيح أهداف ومهام الوكالة بالتفصيل لنتطرق في فصل ثاني الى الوقوف على واقع المؤسسة الناشئة في ولاية تيارت وذلك سعيا منا للاجابة عن الإشكالية التي طرحناها والمتمثلة في ما فعالية ونجاعة دور الهيئات الداعمة و المرافقة للمؤسسة الناشئة في تجسيد نجاحها وتطورها في ظل ظروف الإقتصادية المرعبة؟

وكذا الفرضيات التي تناولناها في بحثنا هذا.

مع إختيار الفرضيات:

مما سبق وبالنظر للنتائج المتحصل عليها في بحثنا هذا من خلال تحليل المعطيات الإحصائية التي تحصلنا عليها من مختلف الهيئات ذات الصلة بالمؤسسة الناشئة والتي تجعلنا نأكد كلتا الفرضيتين التي طرحناهما في بداية بحثنا هذا، حيث فعلاً أثبتت التجارب أن المؤسسة الناشئة تعتبر من أهم البدائل الاقتصادية الناجحة التي ساهمت وبشكل فعال في التنمية الاقتصادية للدول التي تبنتها ومشروع إقتصادية للنهوض بإقتصادياتها.

غبر أنه ونظرا للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بها بيئة الأعمال في الجزائر تواجه المؤسسة الناشئة ، عراقيل جمة خاصة في مجال التمويل والحصول على العقار الصناعي اللذان يسمحان بتجسيد فكرة المؤسسة الناشئة ومبادرة نشاطها غير أنه ما زالت الدولة تسعى الى تذليل هذه العقوبات قصد تسهيل انتشار إنشاء هذا النوع من المؤسسات وضمان شروط نجاحها.

التوصيات:

نظرا لأهمية الموضوع الذي تناولناه في بحثنا هذا والمخصص لدور الوكالة الوطنية لتنمية وتطوير المقاولاتية في مرافقة المؤسسات الناشئة التي تعتبر اللبينة الأساسية في النهوض بالاقتصاد الوطني.

وبالنظر للنتائج التي توصلنا إليها من خلال دراسة وتحليل المحتوى النظري و كذا الاحصائيات المتوفرة في هذا المجال استطعنا ان نأتي بالتوصيات التالية:

1- يجب على الدولة المضي قدما في تشجيع حاملي المشاريع من إنشاء مؤسساتهم الناشئة وذلك من خلال دعم دور الوكالة في تجسيد هذا الهدف

2- يجب توفير كل الشروط المادية التي تشجع لخلق نشاط منتظم وفعال لهاته المؤسسات للعب دورها المنوط في الإقتصاد الوطني

3- رفع كل الحواجز و التصرفات البيروقراطية أمام حاملي مثل هاته المشاريع

4- تحسين سياسة التكوين للنهوض بمستوى وكفاءات حاملي هاته المشاريع

افاق الدراسة:

نظرا لاهمية الموضوع الذي تناولناه والخاص في دور الوكالة في مرافقة المؤسسة الناشئة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنوطة يها

ونظرا لشساعة هذا الموضوع يمكن معالجة اشكاليات أخرى ذات صلة من خلال أهداف أكاديمية مستقبلية تسند إلى طلبة باحثين للالمام اكثر لجوانب هذا الموضوع خاصة في المجالات التالية:

1- تحديد القطاعات الاستراتيجية المؤثرة في الاقتصاد الوطني والتي يجب أن توجه فيها سياسة خلق المؤسسة الناشئة

2- في مجال رفع عراقيل التمويل وتسهيل كل العقبات أمام أصحاب المؤسسات الناشئة لتجسيد أفكارهم وتكريس نجاحها

3- في مجال التكوين والرسكلة لتمكين أصحاب المؤسسة الناشئة على الحصول على كفاءات ادارية وتسييرية جيدة تمكنهم من التأقلم في المحيط الاقتصادي ومواجهة المنافسة

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولا:المراجع العربية

1-الكتب:

- توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة.
- جربي السيني، مطبوعة دروس في مقياس الشريق الاستراتيجي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة الجزائر، 2018/2017.
- جربي، النسبي.
- د. عمر صفري.
- صلاح الدين حسن السيسي، قضايا اقتصادية معاصرة، القاهرة، 2002.
- عراب فاطمة الزهراء، صديقتي خضرة، دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة -دراسة في قرار انشاء صندوق المؤسسات الناشئة، جامعة الطاهروي محمد -بشار- الجزائر، المجلد 08، عدد 01(2021).
- عفاف أو ما يزية ، "حاظنات الأعمال لآلية مستحدثة لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر مع الاشارة إلى بعض التجارة العامية ، مقال منشور في إطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان "إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر من الأساليب التقليدية والأساليب المستحدثة ، جامعة جيجل 2021.
- عيدات محمد إبراهيم، استراتيجيات التسويق، مدخل سلوكي عمان الأردن دار النشر، 2002، ص 206.
- ليلى الولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ليلى الولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرةوالمتوسطة.(مرجع سبق ذكره)
- محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، الدورة الدولية حول تمويل المشروعات.
- هالة محمد، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي.

2-أطروحات الدكتوراه والرسائل الجامعية:

- فروجي قوح، 2016-2017، دور تحليل البيئة التسويقية في اختيار استراتيجية الدخول إلى السوق الدولية، دراسة حالة مجمع، أطروحة دكتوراه طور ثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مبادعة بسكرة، الجزائر.
- هرقون تفاحة، سياسات دعم المؤسسات المصغرة وإثارها على التشغيل دراسة حالة ولاية تيارت، رسالة لنيل شهادة الماجستر في الإقتصاد تخصص إقتصاد والتنمية، جامعة وهران، 2012.

4- الجرائد الرسمية

- الجريدة الرسمية، العدد الأخير.

5- مجلات

- بو الشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الناشئة، دراسة حالة الجزائر، مجلة اليشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2018.

- د.عوادي مصطفى، إشكالية إستدلمة المؤسسات الصغيرة والمتوسط في الجزائر ، من صف الملتقى الوطني ليوم 07 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حصة لخضر الوادي.
- معلومات من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

6- ملتقيات:

- وزارة البيئة والطاقات المتجددة، الوكالة الوطنية للنقابات، دليل انشاء مؤسسة.

7- **المواقع الالكترونية:**

- .http:// www . paul graham. Com/ grouth. Htm
- http://www. Dden.com dkkis. Cest- quoi-une- dstart.up

ثانيا: المراجع الأجنبية

- .Demeure clau , paris France : Durod 2008
- . Minister de la PMZ et de l'artisznt, Acts de assia nationales de la PME
- Pariot les outils du marketing startegique et opertionel 35 et gtlles d'aunalyse pete a l'emloi paris France : Eyuolles, 2011

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: الديوان الوطني للإحصاء

N° 987

LES REPERTOIRES DES AGENTS ECONOMIQUES ET SOCIAUX

- PERSONNES MORALES -

204 768 Entités dotées D'un Numéro d'Identification Statistique (NIS)*

Situation arrêtée au 30 / 06 / 2021

LE répertoire des personnes morales enregistre une augmentation de 10 201 entreprises par rapport à la situation arrêtée au 30/06/2020, soit 5,24%. Ainsi qu'au premier semestre 2021 il a été enregistré une hausse des identifications, soit 2 011 entreprises par rapport au premier semestre 2020, soit 50,21%. L'essentiel des créations au cours du premier semestre 2021, se situe au niveau de 3 secteurs d'activité de la NAA Rev1**:

Secteur d'activité	Nombre
G (Commerce;réparation automobiles et de motocycles)	1 966
C (Industrie Manufacturière)	1 194
F (Construction)	1 192

Démographie des entreprises

La démographie des entreprises présente des données sur la population d'entreprises, la création d'entreprises, la survie d'entreprises et la disparition.

Toutefois, le répertoire des entreprises au 30/06/2021 se maintient surtout dans le secteur du commerce avec 71 625 entités, soit 35% de l'ensemble; le secteur de l'industrie manufacturière avec 39 857 entités soit 19,46% et le secteur de la construction avec 37 343 entités, soit 18,24%.

Répartition spatiale des nouvelles créations

On note dans le répertoire au 30/06/2021, une concentration d'entreprises au niveau de la région centre du pays, selon la répartition de l'ONS (voir découpage page 24), soit 54,32 % de l'ensemble.

Lors des comparaisons régionales, si l'on met en relation le nombre d'habitants avec le nombre d'entreprises nouvellement créées, on constate que la wilaya d'Alger, avec 1 799 créations, est la plus pourvue relativement par rapport à la densité de population durant ce premier semestre 2021. Par ailleurs, sept wilayate ont enregistré plus de 190 créations :

Wilaya	Nombre
Oran	502
Setif	393
Boumerdes	264
Constantine	246
Tizi Ouzou	237
Blida	225
Bejaia	198

Les sorties du répertoire

2 525 personnes morales ont fait l'objet d'une cessation d'activité au cours du premier semestre 2021 dont 35,45 % seulement à Alger.
On note une augmentation des radiations au cours de ce semestre, de 32,06 % par rapport au premier semestre 2020.

Généralement, les entreprises se créent ou disparaissent à l'occasion de restructurations, de bénéfice d'une croissance externe ou d'abandon d'une partie de la production.

*NIS : Numéro d'Identification Statistiques (décret N° 97-396 du 28 Octobre 1997)
** NAA Rev.1: Nomenclature des Activités et des Produits révisée en 2010 (décret N° 17-278 du 09 Octobre 2017).

Directeur de la publication : Youcef Bazizi
Ce numéro est élaboré par la Direction Technique chargée des Traitements Informatiques et des Répertoires
Direction des Publication et la Diffusion -8 & 10, Rue des Moussebiline- Alger 16000 ☎& 🖷 : (021) 63 98 06
ONS (Siège) Boulevard Mohamed Belkacemi – El Annasser - Alger - ☎: (023) 73-81-41 🖷:(023) 73 -81 - 59
ISSN 1111 – 5939 - Prix = 40 DA -Mars 2023 Site Web : http://www.ons.dz E-Mail: ons@ons.dz ou stat@ons.dz

الملحق رقم 02: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – تيارت–

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic Of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry Of Higher Education & Scientific Research

جامعة ابن خلدون- تيارت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
ميدان التكوين

Ibn Khaldoun University -Tiaret
Faculty Of Economics, Business & Management Sciences
Domain Of Formation

الرقم: 58/م.ت/2023 تيارت في:2023/02/12

إلى السيد: مدير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
- تيارت-

الموضوع: طلب إجراء تربص

تحية طيبة وبعد

في إطار اعداد مذكرة تخرج والتي تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، يشرفنا ان نطلب من سيادتكم المحترمة الموافقة على اجراء التربص الميداني في مؤسستكم.

للطالبين:

- العكاري يسرى
- قعنب مروة غالية

والمسجلين في قسم علوم التسيير ، تخصص: ادارة أعمال

للفترة الممتدة من 2023/03/13 إلى 2023/05/28

وإننا على ثقة من أنكم ستقدمون يد العون لطلبتنا في إطار ما يسمح به القانون الداخلي لمؤسستكم.

تقبلوا منا وافر الاحترام والتقدير

مسؤول فريق ميدان التكوين

الدكتور بوعباس مختار
مسؤول فريق ميدان التكوين
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

موافقة المؤسسة المستقبلة

العنوان : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-تيارت الجزائر
الهاتف/الفاكس:+213(0)46 22 80 51 البريد الإلكتروني:fsecsg@univ-tiaret.dz

. الملحق رقم 03: البنك الوطني الجزائري –تيارت–

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic Of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry Of Higher Education & Scientific Research

Ibn Khaldoun University -Tiaret
Faculty Of Economics, Business & Management Sciences
Domain Of Formation

جامعة ابن خلدون- تيارت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
ميدان التكوين

الرقم: .204/م.ت/ 2022

تيارت في: 2022/12/20

إلى السيد: مدير البنك الوطني الجزائري -تيارت-

الموضوع: طلب إجراء تربص

تحية طيبة وبعد

في إطار اعداد مذكرة تخرج والتي تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، يشرفنا ان نطلب من سيادتكم المحترمة الموافقة على اجراء التربص الميداني في مؤسستكم.

للطالبين:

- العكاري يسرى

- قعنب مروة غالية

والمسجلين في قسم علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال

للفترة الممتدة من 2023/01/05 إلى 2022/12/25

وإننا على ثقة من أنكم ستقدمون يد العون لطلبتنا في إطار ما يسمح به القانون الداخلي لمؤسستكم.

تقبلوا منا وافر الاحترام والتقدير

موافقة المؤسسة المستقبلة

Le Chargé de l'intérim
L. MIDOUNE

مسؤول فريق ميدان التكوين

الدكتور بولعباس مختار
مسؤول فريق ميدان التكوين
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فريق ميدان التكوين

بالعنوان : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-تيارت الجزائر
البريد الإلكتروني: fsecsg@univ-tiaret.dz
الهاتف/الفاكس: 51 80 22 46(0)213+

الملحق رقم 04: البنك الخارجي الجزائري – تيارت–

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic Of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry Of Higher Education & Scientific Research

Ibn Khaldoun University -Tiaret
Faculty Of Economics, Business & Management Sciences
Domain Of Formation

جامعة ابن خلدون- تيارت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
ميدان التكوين

الرقم: 24/م.ت/ 2022 تيارت في: 2022/12/20

إلى السيد: مدير البنك الخارجي الجزائري -تيارت-

الموضوع: طلب إجراء تربص

تحية طيبة وبعد

في إطار اعداد مذكرة تخرج والتي تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، يشرفنا ان نطلب من سيادتكم المحترمة الموافقة على اجراء التربص الميداني في مؤسستكم.

للطالبين:

- العكاري يسرى

- قعنب مروة غالية

والمسجلين في قسم علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال

للفترة الممتدة من 2023/01/08 إلى 2023/01/22

وإننا على ثقة من أنكم ستقدمون يد العون لطلبتنا في إطار ما يسمح به القانون الداخلي لمؤسستكم.

تقبلوا منا وافر الاحترام والتقدير

مسؤول فريق ميدان التكوين

الدكتور بولعباس مختار
مسؤول فريق ميدان التكوين
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

موافقة المؤسسة المستقبلة

Mlle. BENSAID Lei
Directrice Adjointe

العنوان : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-تيارت الجزائر
البريد الإلكتروني: fsecsg@univ-tiaret.dz
الهاتف/الفاكس: 51 80 22 46(0)213+

الملحق رقم 05: الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط – تيارت–

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic Of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry Of Higher Education & Scientific Research

Ibn Khaldoun University -Tiaret
Faculty Of Economics, Business & Management Sciences
Domain Of Formation

جامعة ابن خلدون- تيارت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
ميدان التكوين

الرقم: ..211/م.ت/ 2022 تيارت في: 2022/12/20

إلى السيد: مدير الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط -تيارت-

الموضوع: طلب إجراء تربص

تحية طيبة وبعد

في إطار اعداد مذكرة تخرج والتي تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، يشرفنا ان نطلب من سيادتكم المحترمة الموافقة على اجراء التربص الميداني في مؤسستكم.

للطالبين:

- العكاري يسرى

- .قعنب مروة غالية

والمسجلين في قسم علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال

للفترة الممتدة من 2023/02/21 إلى 2023/03/19

وإننا على ثقة من أنكم ستقدمون يد العون لطلبتنا في إطار ما يسمح به القانون الداخلي لمؤسستكم.

تقبلوا منا وافر الاحترام والتقدير

مسؤول فريق ميدان التكوين

الدكتور: بولعباس مختار
مسؤول عن فريق ميدان التكوين
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

موافقة المؤسسة المستقبلة

BENMESSAOUD Mohammed Said
DIRECTEUR D'AGENCE

العنوان : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-تيارت الجزائر
البريد الإلكتروني: fsecsg@univ-tiaret.dz
الهاتف/الفاكس: 51 80 22 46(0)213+

الملخص:

بدأ تعاظم دور المؤسسات الناشئة في الحياة الاقتصادية في الجزائر مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي فأصبحت محور الدراسات الاقتصادية.

وباعتبارها من أهم محركات النمو الاقتصادية للدول، حيث أصبح الاهتمام بها أمرا ضروريا لما لها من أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني وما يؤكد هذا التوجه هو العدد المتزايد لهذه المؤسسات الناشئة من خلال خلق هيئات داعمة لها من أجل مرافقتها وتسهيل وتذليل كل العقبات التي تقف أمام إنشائها ونشاطها وتنامي الدعوى لدعمها وترقيتها اضافة الى الدعم المالي الذي يجعل من انطلاقها امرا يسيرا ، تواجه المؤسسات الناشئة أو ما يطلق عليه ريادة الأعمال تحديات كبيرة نظرا لطبيعتها وخصوصيتها لذلك تحاول السلطات المعنية توفير المناخ الملائم لها مركزة على الدعم المالي الذي يجعل من انطلاقها أمرا يسيرا.

وهذا ماجسده قانون المالية لسنة 2020 جاء بتدابير وتحفيزات جبائيه لفائدة أصحاب المؤسسات الناشئة لاسيما تلك التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيات الجديدة وذلك من خلال إعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة بهدف ضمان تطوير أدائها.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الناشئة– الدعم المالي– الإصلاحات الاقتصادية– تحفيزات جبائية.

Summary:

The growing role of emerging institutions in economic life in Algeria began with the implementation of the economic reform program, and it became the focus of economic studies.

And as one of the most important engines of economic growth for countries, as attention to it has become necessary because of its great importance in developing the national economy. And its activity and the growing case for its support and promotion, in addition to the financial support that makes its launch easy. Start-ups, or what is called entrepreneurship, face great challenges due to their nature and specificity. Therefore, the concerned authorities try to provide the appropriate environment for them, focusing on financial support that makes their launch easy.

This is embodied in the Finance Law for the year 2020, which came with fiscal measures and incentives for the benefit of owners of emerging enterprises, especially those active in the areas of innovation and new technologies, by exempting them from tax on profits and the value-added fee in order to ensure the development of their performance.

key words:

Emerging institutions – financial support – economic reforms – tax incentives.